وزارة التعليم العالي والبحث العلمـــــي

المركز الجامعي ميلة

الرقم التسلسلي: .....

معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

ميدان: علوم اقتصادية، التسيير والتجارة

الشعبة: علوم إقتصادية التخصص: بنوك

مذكرة بعنـــــــــوان :

إدارة الموارد المالية في البنوك التجارية

دراسة حالة : بنك الفلاحة والتنمية الريفية (B.A.D.R)، وكالة ميلة

مذكـــــرة مكملة لنيل شهادة الليسانس ل.م.د في العلوم الإقتصادية

تخصص بنوك

إعداد الطلبة :

- قجان.عبد.الحليم..
- مرابط مراد
- مريخي.ياسين.

إشراف الأستاذ :

هبول.محمد

السنة الجامعية: 2011 - 2012

﴿ ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا و لا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا و لا تحملنا ما لا طاقة لنا به و أعف عنا و اغفر لنا و ارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين ﴾

صدق الله العظيم.

(سورة البقرة الآية : 286)

إهـــــداء

أهدي هذا العمل إلى والدي الكريمين ، مصدر فخري وإعتزازي

و إلى إخوتي وأخواتي الذين ساعدوني بمعنوياتهم وحبهم لي

إلى كل أصدقائي وزملائي

إلى كل طالب علم

أهدي هذا العمل المتواضع

عبد الحليم

إهـــــداء

أهدي هذا العمل إلى والدي الكريمين ، مصدر فخري وإعتزازي

و إلى إخوتي وأخواتي الذين ساعدوني بمعنوياتهم وحبهم لي

إلى كل أصدقائي وزملائي

إلى كل طالب علم

أهدي هذا العمل المتواضع

مراد

إهـــــداء

أهدي هذا العمل إلى والدي الكريمين ، مصدر فخري وإعتزازي

و إلى إخوتي وأخواتي الذين ساعدوني بمعنوياتهم وحبهم لي

إلى كل أصدقائي وزملائي

إلى كل طالب علم

أهدي هذا العمل المتواضع

ياسين

كلمة شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة العقل والتمييز بين الخطأ والصواب حمدا وشكرا ينبغي لجلال وجهه العظيم وسلطانه الكريم والصلاة و السلام على أشرف خلق الله، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

" لا يشكر الله من لا يشكر الناس "

فالشكر كل الشكر لله رب العالمين الذي وفقنا لإتمام هذا العمل.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف هبول محمد ، والذي لم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته القيمة طيلة فترة البحث.

أشكر أساتذتي في جميع مراحل الدراسة

أشكر كل من قدم لي يد العون طيلة فترة بحثي

وإلى كل من ساعدوني ولو بكلمة طيبة

جزاكم الله ألف خير.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات :

الإهداء الشكر فهرس المحتويات فهرس الجداول فهرس الأشكال	
المقدمة:	أ – ج
الفصل الأول : الموارد المالية في البنوك التجارية	02
تمهيد :	02
المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية	03
المطلب الأول : نشأة البنوك التجارية وتطورها	03
المطلب الثاني : مفهوم البنوك التجارية وخصائصها	03
المطلب الثالث : أنواع البنوك التجارية	05
المطلب الرابع : وظائف البنوك التجارية .	07
المبحث الثاني : موارد واستخدامات البنوك التجارية	10
المطلب الأول : تعريف الميزانية	10
المطلب الثاني : موارد البنك التجاري	11
المطلب الثالث : استخدامات البنوك التجارية	13
المطلب الرابع : أسس النشاط البنوك التجارية : (الأهداف)	18
المبحث الثالث: السيولة البنكية ومكوناتها	19
المطلب الأول : مفهوم السيولة	19
المطلب الثاني : مكونات السيولة "أشكال السيولة "	20
المطلب الثالث : شكل السيولة و صورها	21
خلاصة الفصل الأول	23

الفصل الثاني : تخطيط وتسيير السيولة البنكية واجراءات التعامل مع حالات العجز والفائض النقدي	25
تمهيد :	25
المبحث الأول: تخطيط السيولة	26
المطلب الأول تحديد مصادر التدفقات النقدية	26
المطلب الثاني : التنبؤ بالتدفقات النقدية	29
المطلب الثالث : العوامل المحددة للتغير في نسبة الرصيد النقدي وفاعليته	30
المبحث الثاني : تسير السيولة	33
المطلب الأول : دواعي طلب السيولة في البنك التجاري	33
المطلب الثاني : نظريات إدارة السيولة	36
المطلب الثالث : تقويم كفاية السيولة	38
المبحث الثالث : إجراءات التعامل مع الفائض أو العجز النقدي	40
المطلب الأول : إجراءات التعامل مع العجز النقدي	40
المطلب الثاني : إجراءات التعامل مع الفائض النقدي	42
خلاصة الفصل الثاني	44
الفصل الثالث : دراسة ميدانية لحالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة ميلة 834	46
تمهيد :	46
المبحث الأول: بنك الفلاحة والتنمية الريفية	47
المطلب الأول : نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية	47
المطلب الثاني : تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة ميلة–834	54
المطلب الثالث : دراسة الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة ميلة (834)	57
المبحث الثاني : دراسة وضعية السيولة في وكالة ميلة 834 للسنة المالية 2004	59
المطلب الأول : التدفقات النقدية في الوكالة 834	59
المطلب الثاني : المعالجة المحاسبية لحساب الصندوق	61
المطلب الثالث : دراسة السيولة في الوكالة 834	63
خلاصة الفصل	67
الخاتمة	69
المراجع	
الملاحق	

فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	متغيرات رئيسية للودائع	27
2	الأصول والخصوم الغير نقدية	29
3	الهيكل التنظيمي المركزي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	52
4	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة ميلة834–	56

فهرس الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	شكل الميزانية	11
2	طريقة التنبؤ في الوكالة	64

المقـــدمة

لقد احتل النظام البنكي أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية وتزداد أهميته من يوم لأخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على الاقتصاديات الوطنية من جهة ومع التحولات العميقة التي يشهدها المحيط المالي الدولي من جهة أخرى .

وتعتبر البنوك التجارية من أهم محركات العجلة الاقتصادية لأي بلد نظرا لمساهمتها في التنمية الاقتصادية وكذا أهميتها في التدعيم المالي الخاص بالاقتصاد الوطني وذلك من خلال العمليات التي تمارسها والمتمثلة عموما في قبول الودائع من الأفراد والمؤسسات ومنحها في شكل قروض والتعامل بالإعتمادات المستندية و الأوراق المالية .

الإشكالية:

تكمن إشكالية الموضوع في:

السؤال الرئيسي:

ما هي الطرق الكفيلة للبنك من اجل إدارة سيولته النقدية (موارده المالية) بشكل يسمح له تحقيق أهدافه المختلفة ؟ والى أي مدى يمكن أن ينجح المسير البنكي باستغلال وضعية السيولة البنكية؟

الأسئلة الفرعية:

ومن خلال الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هي موارد واستخدامات البنوك التجارية ؟
2- ماذا يقصد بمصطلح السيولة (الموارد المالية) في البنوك التجارية ؟ ما هي إشكالها ؟
3- ما هي طرق تخطيط وتقييم وتسيير السيولة البنكية ؟ وما هي إجراءات التعامل مع حالات العجز أو الفائض النقدي؟

الفرضيات:

1- تتمثل موارد البنوك التجارية في موارد ذاتية أخرى خارجية أما استخداماتها فتتمثل في استخدامات نقدية و غير نقدية
2- يقصد بمصطلح السيولة و الموارد المالية ، هي ما تحتفظ به البنوك من أموال نقدية للوفاء بالتزاماتها المختلفة .

3- يتم تخطيط السيولة وفق تحديد مصادرها التدفقية و التنبؤ بها .

أسباب اختيار الموضوع:

ويرجع سبب اختيارنا لهذا الموضوع لسببين ، السبب الأول ويتمثل في اهتمامنا الشخصي بكل ما يتعلق بالإدارة والتسيير ، خصوصا إدارة الموارد في المؤسسات النقدية ، أما السبب الثاني هو مكانة ودور السيولة في الاقتصاد بصفة عامة

أهداف اختيار الموضوع:

إن الهدف من دراسة هذا الموضوع هو تبيان حقيقة أساسية وهي أن البنك يلجأ إلى أساليب متنوعة قصد التوفيق بين أهدافه المختلفة وبالتالي ضمان الاستمرارية والمنافسة.

أهمية اختيار الموضوع:

وتتجلى أهمية هذا الموضوع في كونه يمثل جوهر النشاط المصرفي ولهذا نجد إدارة السيولة (الموارد المالية) في البنوك التجارية تعد من المسائل التي على قدر كبير من الأهمية وتتطلب إدارتها وتسييرها مهارة وكفاءة عالية لان كمية السيولة التي يجب الاحتفاظ بها تعتبر مشكل من المشاكل الرئيسية في عملية الإدارة وهذا لان زيادة السيولة في البنوك التجارية يعني أن تضحي بأرباح كان من الممكن تحقيقها من عملية توظيف هذه الأموال ومن ناحية أخرى نقص السيولة ربما يكون مميتا ليس فقط للبنك التجاري بل حتى البنوك التجارية الأخرى والجهاز المصرفي ككل، ومن ثم الاقتصاد عامة.

منهجية الدراسة :

كانت معالجتنا للجانب النظري مقتصرة على المنهج الوصفي كونه الملائم لسرد وتوضيح المفاهيم والآراء.

كما اعتمدنا في معالجة الجانب التطبيقي على المنهج التحليلي لأنه المناسب لتقسيم وتحليل النسب المالية.

صعوبات إعداد الموضوع:

وقد صادفنا خلال إجرائنا لهذا البحث صعوبات جمة نذكر منها :

- صعوبة الحصول على المعلومات والوثائق التي تخدم بحثنا نظرا لسرية المهنة المصرفية وعدم توافرها بالوكالة في بعض الأحيان.
- غياب أدنى تنسيق بين الجهاز المصرفي ومراكز التكوين والبحث.

وقد تمت معالجة هذا الموضوع بتقسيم البحث إلى فصلين نظريين وفصل تطبيقي:

الفصل الأول: من الجانب النظري يضم الموارد المالية في البنوك التجارية وقسمناه بدوره إلى ثلاث مباحث:

في المبحث الأول ماهية البنوك التجارية وفي المبحث الثاني عرضنا موارد واستخدامات البنوك التجارية، وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى السيولة البنكية ومكوناتها ومشاكلها.

الفصل الثاني: فيتضمن تخطيط وتسيير السيولة البنكية وإجراءات التعامل مع حالات العجز أو الفائض النقدي وقد قسم إلى ثلاث مباحث عالجنا في الأول كيفية التنبؤ بالسيولة وفي الثاني تسييرها ، أما الثالث فتناولنا فيه إجراءات التعامل مع وضعية السيولة في حالة العجز أو الفائض النقدي.

الفصل الثالث :وهو الفصل التطبيقي فكانت دراسته الميدانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة وقد قسمناه إلى مبحثين ، البحث الأول بعنوان تعار يف وعموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية والمبحث الثاني بعنوان دراسة السيولة في الوكالة ، حيث تطرقنا فيه إلى تحديد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من والى الوكالة والتسجيل المحاسبي لحساب الصندوق وأخيرا تحليل وتقييم السيولة في الوكالة.

وفي سياق ذلك نميز أن العمل المصرفي يركز على مبادئ أساسية وتوجيه النشاط المالي والنقدي للبنك ألا وهي السيولة ، الربحية والأمان حيث تعد السيولة من أهم هذه المبادئ إذ لا يمكن تصور أو أي نشاط مصرفي دون سيولة نقدية أو مالية، وتتجلى أهميتها من خلال تسديد قيمة المبادلات التجارية، تسوية العمليات المالية (داخل البورصة) ، تسوية مستحقات القطاعات المختلفة (كالأجور ، الضرائب).

أما في ظل زيادة أهمية موارد البنوك التجارية بسبب ارتفاع الطلب عليها من طرف المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين ما دفع البنوك إلى تطوير إمكانياتها ووسائل عملها من اجل الأموال من مصادرها المختلفة وتوجيهها نحو أفضل الاستعمالات الممكنة والتفكير والتمعن في تسيير هذه الموارد بطريقة فعالة تمكنها من التوفيق بين اعتباري السيولة التي بحوزتها والربحية التي ترغب في الحصول عليها ، لان الهدف الأساسي من إنشاء البنوك التجارية هو الربح لذا فان البنك يبحث دوما عن الإدارة الجيدة والرشيدة (لموارده) التي تمكنه من توفير السيولة النقدية في حساباته بالعملة المحلية والأجنبية لمواجهة مدفوعا ته وتحديد الفائض منها والعمل على استثماره في ضوء الأسعار المتاحة وبأقل تكلفة ممكنة لتحقيق أعلى عائد استثماري آمن وكذا تحديد وتدبير العجز في السيولة .

الفصل الأول:

الموارد المالية في البنوك التجارية

تمهيد :

إن البنوك بصفة عامة لها دور أساسي في توفير الأموال لبعث التنمية الاقتصادية والاجتماعية و استنهاضها، فالبنوك التجارية بصفة خاصة تقبل الودائع وتمنح القروض بأنواعها لمدد مختلفة ، ولهذا فالبنوك التجارية تعد وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال أي أصحاب العجز .

لهذا سوف نتناول في هذا الفصل البنوك التجارية و الذي يحتوي على ثلاث مباحث ،فالبحث الأول يكشف لنا ماهية البنوك التجارية إذ نعرض نشأة وتطور هذه البنوك ثم نعرف البنوك التجارية والخصائص التي تميزها عن باقي البنوك الأخرى وبعد هذا نتعرف على أنواعها و في الأخير نتطرق إلى وظائف البنوك التجارية أما المبحث الثاني فنجد فيه موارد و استخدامات البنوك التجارية وأسسها أما المبحث الثالث فيكشف لنا السيولة البنكية او الموارد المالية في البنوك التجارية من حيث مكوناتها وأهم المبادئ التي تحكم أعمال البنك في هذا المجال .

المبحث الأول : ماهية البنوك التجارية .

إن الخوض في الحديث عن البنوك التجارية ومعرفتها يتطلب منا العودة والبحث عن نشأة البنوك التجارية وتطورها ثم نتطرق الى مفهوم البنوك التجارية وخصائصها بالإضافة إلى الأنواع و بعدها نتطرق إلى وظائف البنوك التجارية .

المطلب الأول : نشأة البنوك التجارية وتطورها :

ارتبطت نشأة البنوك التجارية مع تاريخ نشأة الرأسمالية فنظام البنوك كما هو موجود حاليا هو نتيجة تطورات اقتصادية واجتماعية حدثت داخل المجتمعات منذ القرون الوسطى حيث قام بعض التجار والمرابين و الصياغ في أوروبا وبالذات في مدن(البندقية وجنوا وبرشلونة) بقبول أموال المودعين بغية المحافظة عليها من الضياع والسلب و النهب ،وبمقابل ذلك إصدار شهادات إيداع اسمية ،وقامت هذه المؤسسات تدريجيا بتحويل الودائع من حساب مودع إلى حساب مودع آخر لسداد العملات التجارية ،و كان قيد التحويل في سجلات المؤسسة يتم في الحضور كل من الدائن والمدين ففي الفترة الأخيرة من القرون الوسطى بدأت طبقة التجار ورجال الأعمال

و الصياغ بتحقيق فوائض نقدية ضخمة الأمر الذي دفعها إلى التفكير في طريقة آمنة تحافظ بها على ثرواتها من الضياع والنهب وقد وجدت تلك الطبقة ضالتها الصاغة والصيارفة فكانت تودع لديهم ما تريد من فوائضها التقديرية مقابل عمولة ايداع للخدمة التى يقدمونها وهكذا أنشأت الوظيفة الأولى للمصارف وهي إيداع الأموال ، وكان المودع إذا أراد ذهبه يعطي الصائغ الإيصال ويأخذ الذهب مع مرور الوقت أصبح الناس يقبلون الإيصال فبما بينهم كوسيلة للتبادل ويبقى الذهب مكدسا في الخزائن ، وقد تنبه الصائغ الى هذه الحقيقة فصار يقرض لديه من الذهب مقابل فائدة و هكذا نشأت الوظيفة الثانية للمصارف وهي الإقراض ، أما خلق النقود أو إصدارها فقد نشأت عندما كان القرض يأخذ شكل إيصال يحرره الصائغ[1] .

المطلب الثاني : مفهوم البنوك التجارية وخصائصها .

أولا: مفهوم البنوك التجارية .

من المتعارف عليه تقليديا أن نشاط البنوك التجارية يتركز على قبول الودائع و منح القروض ،إضافة إلى أنشطة فرعية مثل :خصم الأوراق التجارية والتسليف بضمان أوراق مالية أو بضائع، و فتح الاعتمادات[2].

كما تعرف غلى أنها تلك المنشآت المالية و التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو الآجال محددة ، وتزاول عمليات التمويل الداخلي و الخارجي ، كما تباشر عمليات تنمية الادخار

[1] - رشاد العصار ، رياض الحلبي- النقود والبنوك – ط1 دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن 2010ص 63،64

[2] - محمد عبد الفتاح الصيرفي – ادارة البنوك ط1 المنهاج للنشر والتوزيع عمان –الأردن 2006 ، ص 30

والاستثمار المالي في الداخل والخارج ، والمساهمة في إنشاء المشروعات و ما يتطلبه من عمليات مصرفية و تجارية ومالية طبقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي[1] .

كما يقصد بالبنوك التجارية ذلك النوع من البنوك الذي يستطيع خلق نقود الودائع من العملاء وفي المقابل تعطيهم فوئد على ودائعهم لديه ثم تقوم بإقراض هذه الودائع للمقترضين ،وتمنحهم الائتمان ،وتحصل منهم على فوائد مقابل ذلك وهذا كله بهدف تحقيق الربح ، عادة ما تكون الفوائد التي تحصل عليها البنوك عن ما تمنحه من ائتمان تفوق الفوائد التي تدفعها للعملاء نتيجة إيداعهم لديها[2].

و من خلال هذه التعريفات للبنوك التجارية يمكننا في الأخير استخلاص تعريف شامل للبنوك التجارية وهو كالتالي ، << تعتبر البنوك التجارية تلك المؤسسات المالية التي تقوم بقبول الودائع ومنح القروض بأنواعها ، وهي تلعب دور الوسيط بين المودع و المستثمر ومن أهم أعمالها : خصم الأوراق التجارية

و التسليف بضمان أوراق مالية ،أو بضائع ، أو فتح الاعتمادات .

ثانيا: خصائص البنوك التجارية .

مما سبق يمكننا اعتبار أن البنوك التجارية أكثر المؤسسات المالية أهمية في الاقتصاد و أكثرها أهمية بمؤشرات (مقياس) الموجودات المالية ، و منه فإن البنوك التجارية تتسم بخصائص عديدة تميزها عن الأنواع الأخرى من البنوك ، والتي من أهمها ما يلي :

قبول الودائع الجارية تحت الطلب والتي يتم السحب عليها باستخدام الشيكات ، و بأي قدر كان وفي أي وقت كان ، بحدود مبلغ الوديعة حيث تعتبر الودائع التجارية هذه أحد أشكال النقود ، إذ أن

عرض النقد في الاقتصاد يتضمن نقود ودائع الطلب ، أي الودائع الجارية ، بسبب إمكانية تحويل الودائع المصرفية هذه من جهة ، والأخرى باستخدام الشيكات ، وبذلك تعتبر أداة أي وسيلة دفع و تبادل و تعامل اعتيادية

قدرة البنوك على إيجاد ودائع جديدة عن طريق منحها للائتمان ، و بالاستناد إلى أن استخدام الشيكات يتيح للمصارف التجارية القدرة على التوسيع في توليد الودائع والائتمان .

تركيز معظم البنوك التجارية بالقروض قصيرة الأجل ، و التي ارتبطت في الغالب بتمويل النشاطات التجارية . باعتبار أن مواردها قصيرة الأجل ، والتي تتمثل أساسا بالودائع و التي تشكل الودائع الجارية << ودائع الطلب > نسبة مهمة منها . وهذا يعني أن استخدامها ينبغي أن يكون استخداما قصير الأجل ،وهو يتضمن أن هذه المصارف لم تتجه في عمليات إقراضها إلى الإقراض

[1] - فلاح حسن الحسني ، مؤيد عبد الرحمن الدوري – ادارة البنوك –ط4- دار وائل للنشر عمان ،الأردن 2008-ص33

[2] - حسن احمد عبد الرحيم ،اقتصاديات النقود و البنوك ، ط1 ،مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، عمان ،الاردن، 2008 ،ص71

متوسط وطويل الأجل والذي يرتبط بتمويل النشاطات الإنتاجية و بالذات الاستثمارية منها وخاصة القطاعات المنتجة الأساسية كالزراعة والصناعة التحويلية برغم أن ممارسة البنوك التجارية لعملها و نشاطاتها التمويلية و استخدامها للموارد قد اختلف من حالة لأخرى وتبعا لطبيعة الاقتصاد وحاجات نشاطاته للموارد سواء كانت استثمارية أو إنتاجية أو تجارية و نيرها و بشكل يتناسب مع دورها في خدمة الاقتصاد والإسهام في تطوره [1].

المطلب الثالث : أنواع البنوك التجارية

تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقا للزاوية التي يتم خلالها النظر إلى البنوك وذلك على النحو التالي :

أ – من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية.

1 – البنوك التجارية العامة :

ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة او في إحدى المدن الكبرى و تباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها ، و تقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية ،من قبول الودائع تمنح الائتمان – قصير و متوسط الأجل – كذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي و التمويل التجارة الخارجية .

2 – البنوك التجارية المحلية:

وقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبية مثل محافظة معنية أو مدنية أو ولاية أو إقليم محددة ويقع المركز الرئيسي للبنك و الفروع في هذه المنطقة المحددة ، وتتميز هذه البنوك بصغر الحجم، كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها و ينعكس ذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم تقديمها.

ب – من حيث حجم النشاط :

1/ البنوك الجملة :

ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء و المنشآت الكبرى .

2/ البنوك التجزئة :

وهي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء والمنشآت الصغرى لكنها تسعى لاجتذاب أكبر عدد منهم وتتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة ، فهي منتشرة جغرافيا ، و تتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمنية و المكانية ومنفعة التملك والتعامل للأفراد ، وبطلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي[2].

[1] - فيلح حسن خلف،مرجع سبق ذكره.ص ص : 241- 242

[2] - نفس المرجع، ص ص 32 -35

ج/ من حيث عدد الفروع :

1/ البنوك ذات الفروع :

وهي بنوك تتخذ في الغالب شكل الشركات المساهمة شكلا قانونيا لها فروع متعددة تغطي أغلب أنحاء الدولة ولاسيما الأماكن الهامة ، وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها حيث يترك للفرع تدبير شؤونه ، فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا فيما يتعلق بالأمور الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك،و طبيعة الأمور فإن المركز الرئيسي يضع السياسة العامة التي تهتدي بها الفروع ، ويتميز هذا النوع من البنوك بأن يعمل على النطاق الأهلي ، و يخضع للقوانين العامة للدولة وليس لقوانين المحافظات التي يقع الفرع في نطاقها الجغرافي .

2/ بنوك السلاسل :

وهي عبارة عن سلسلة من البنوك نشأت نتيجة لنموذجهم البنوك التجارية ، و زيادة حجم نشاطها و اتساع نطاق أعمالها و تتكون السلسلة من عدة فروع منفصلة عن بعضها إداريا ن ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة الأمريكية .

3/ بنوك المجموعات :

وهي تأخذ شكل شركة قابضة تدير مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط المصرفي حيث نقوم الشركة القابضة بالإشراف على الشركات التابعة وتصنع لها السياسات العامة بينما تترك لها تنفيذ هذه السياسات بشكل لا مركزي وتأخذ هذه البنوك طابعا احتكاريا ، و لقد انتشرت هذه البنوك في أوربا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية .

4/ البنوك الفردية :

تقوم هذه البنوك على ما يتمتع أصحابها من ثقة ، و بطبيعة الحال فإنها منشأة فردية تكون محدودة رأس المال ، ولذلك فهي سوف تتعامل في مجالات – قصير الأجل – ثم توظيف الأموال في الأوراق المالية و الأوراق التجارية المخصومة ،وغير ذلك من الأموال عالية السيولة و التي يمكن تحويلها الى نقود بسرعة وبدون خسائر . و من أمثلتها : مؤسسة الراجحي المصرفية بالمملكة العربية السعودية .

فهي عبارة عن بنك فردي، و ليس لهذا النوع من البنوك و جودا في مصر منذ تأميم البنوك في عام 1960 م

5/ البنوك المحلية :

وهي بنوك تغطي منطقة جغرافية محددة كمدينة أو محافظة أو ولاية ، و تخضع هذه البنوك للقوانين الخاصة بالمنطقة التي تعمل بها ، كذلك فهي تتفاعل مع البيئة التي توجد بها وتعمل على تقديم الخدمات المصرفية التي تناسبها ، وقد سبق التطرق اليها[1].

المطلب الرابع : وظائف البنوك التجارية .

1/ – قبول الودائع و تنمية الأخطار :

تقوم البنوك التجارية بصفة معتادة بقبول ودائع الأفراد والهيئات التي تدفع عند الطلب أو بناءا على إخطار سابق أو انتهاء أجل المحدد .

ولا تقتصر وظيفة البنك التجاري على مجرد قبول الودائع التي يقدمها الأفراد والهيئات ، بل تتعدى هذه الوظيفة لتصبح وظيفة ايجابية تتمثل في جدب هذه الودائع عن طريق تنمية الوعي الادخاري ، وحيث الأفراد والهيئات على الأخطار .

ويمكن تقسيم أنواع الإيداعات التي يقدمها المودعون لدى البنوك التجارية إلى أربعة أقسام رئيسية

أ – حسابات جارية (دائن) :

هي حسابات التي تتضمن معاملات متبادلة (أفراد) أو في أشخاص اعتباريين (شركات والهيئات و البنوك أخرى) و قد تكون أرصدة بعض الحسابات الجارية لدى البنوك التجارية أرصدة تتمثل في المبالغ المستحقة للطف الآخر بمجرد طلبها ، أو تكون أرصدة بعض الحسابات مدينة ، وتتمثل في المبالغ المستحقة للبنك التجاري على الطرف الآخر وتعتبر الحسابات الجارية الدائنة لدى البنوك التجارية بمثابة مصدر من مصادر الأموال الهامة لدى هذه البنوك وبذلك تسعى البنوك التجارية إلى جد بقدر كبير من إيداعات الأفراد و الهيئات في صورة حسابات جارية دائنة ، لذا نجد أنها تقوم بدراسة الدوافع السلوكية للعملاء التي تجعلهم يفضلون التعامل مع بنك تجاري معين دون بنك تجاري آخر

و بدراسة الدوافع السلوكية للعملاء يمكن القول أن العميل يفضل التعامل مع بنك تجاري معين دون سواه لسبب أو أكثر من الأسباب الآتية :

1– قرب البنك من محل إقامة العميل أو محل العميل .

2 – نوع الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك لعملائه .

3 – سهولة و سرعة الحصول على هذه الخدمات المصرفية ، وعدم تعقيد الإجراءات الخاصة بالحصول على هذه الخدمات المصرفية

لذلك تقوم البنوك التجارية بزيادة عدد فروعها لتكون قريبة من محلات إقامة وعمل عدد كبير من العملاء تتنافس البنوك التجارية في تعدد و تنوع الخدمات المصرفية التي تقدم العملاء ، مع تبسيط إجراءات الحصول على هذه الخدمات و سرعة التلبية رغبة هؤلاء العملاء .

[1] - نفس المرجع السابق ص 20 -21

ب – حسابات صندوق التوفير :

تلجأ البنوك التجارية الى تشجيع العملاء (محددي الدخل عادة) على الادخار عن طريق فتح حسابات التوفير لهؤلاء العملاء ، تمنحهم بعض المميزات مثل دفع نسبة فائدة سنوية محددة عن المبالغ التي يحتفظ بها العملاء في حسابات صندوق التوفير وتحدد قيمة الفائدة التي يحصل عليها العميل بقيمة المبالغ التي يحتفظ بها ، والمدة التي يحتفظ خلالها بهذه المبالغ ، و معدل الفائدة السنوية التي يتعهد البنك بدفعه لعملاء على إيداعاتهم.

– وتودع لدى البنوك أو صناديق البريد و يحصل أصحابها على دفاتر تقيد دفعات الإيداع والسحب و تفرض صناديق البريد حد أقصى لمبلغ الوديعة و تدفع عنها أسعار فائدة محددة مسبقا [1].

– وتحسب هذه الفوائد كل 15 يوما ولا يمكن معرفة الرصيد إلا عند تقديم المودع دفتر التوفير وتعتبر تكلفتها مرتفعة نسبيا بالنسبة للبنك مقارنة بها يدفعه مقابل الودائع لأجل وبإخطار ، لكن بقاء هذه الأموال بحوزته لمدة طويلة تمكنه من استعمالها بحرية في منح القروض ذات الأجل الطويل[2].

ج – حسابات ودائع (بإخطار) :

تعمل البنوك التجارية على جلب المدخرات على اختلاف أنواعها فتقوم بتنويع حسابات الودائع للأفراد و الهيئات بحيث يمكن للعملاء اختيار النوع المناسب لهم من الحسابات الودائع ، فمن العملاء من يجد نفسه أنه في غير حاجة لمبلغ معين من المال لمدة غير معلومة على وجه التحديد ، ويرغب في استثمار و هذه المبالغ طول فترة عدم حاجته إليها بحيث يكون من حقه سحب هذه الأموال عند الحاجة لها ، فيقوم البنك بتشجيع هؤلاء العملاء على إيداع أموالهم في حسابات ودائع بإخطار سابق ويقوم البنك بدفع فوائد المودعين عن المبالغ المودعة في هذه الحسابات ولكي يتمكن البنك التجاري من دفع الفوائد بنسب مرتفعة فإن يعمل على استثمار هذه الأموال بما يعود عليها بأرباح مرتفعة تزيد عن قيمة الفوائد التي يدفعها للعملاء [3].

– هي ودائع لا يجوز لصاحبها اسحب منها إلا بعد أخطار البنك بتاريخ السحب ولا تقل الأخطار عن 15 يوما ، وهذا حتى يتمكن البنك من توفير السيولة اللازمة للسحب ويكون للبنك حرية أكبر نسبيا في مجال استعمالها في عمليات الإقراض والاستثمار كونه على علم بالتاريخ الفعلي لسحبها ويحتفظ البنك بنسبة من الاحتياطي النقدي على هذه الودائع ويكون أقل من تلك المخصصة لمواجهة سحب الودائع الجارية وأكبر من تلك المخصصة لمواجهة السحب على الودائع لأجل ، صاحبها على فوائد تكون أقل من تلك الممنوحة على الودائع لأجل[4].

---

[1] - مرجع سابق الذكر ص: 21

[2] - الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2001 ،ص :28

[3] --مرجع سابق الذكر ص 22

[4] -. صبحي تادرس قريصة / د. مدحت محمود العقاد ،النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية ،دار النهضة العربية ل لطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ،ص :1981 131

د – حسابات ودائع لأجل :

هي تلك الودائع التي يضعها أصحابها في البنوك لفتر معينة ولا يمكن لهم سحبها إلا بعد انقضاء هذه الفترة وتتراوح مدة التوظيف في هذا النوع مابين شهر كحد أدنى و 50 سنة كحد أقصى ، أما المبلغ فهو غير محدد حيث يدفع المصرف فائدة على هذا النوع من الودائع المتحفظة بنسبة احتياطي نقدي أقل لمواجهة طلبات الراغبين في السحب مقارنة بالودائع الأخرى ، ويكون البنك حرية كبيرة في استعمال هذا نوع من الودائع في مجال الاقتراض والاستثمار باعتبارها لا تشكل التزامات حالية على البنك وتاريخ سحبها معروف لديه مسبقا[1] .

2 – مزاولة عملية التمويل الداخلي والخارجي بما يحقق أهداف خطة التنمية حيث تعمل البنوك التجارية على تنمية الادخار و قبول الودائع – قصير الأجل – لكي تستخدم هذه الودائع في عمليات التمويل الداخلي والخارجي بما يحقق أهداف خطة التنمية .

3 – تقديم القروض :

تساهم البنوك التجارية في إنعاش الاقتصاد و ذلك من خلال مد ة و تزويد الأفراد و المؤسسات بالأموال التي يحتاجون إليها من اجل تمويل مشاريعهم المختلفة وهذا عن طريق منحهم قروض مختلفة ، ويمكن تصنيف القروض إما يحسب طول مدة الائتمان ، أو حسب الغرض من الحصول عليها أو تبعا للضمانات المطلوبة من الزبون المستفيد منها .

أ – من حيث الغرض : تنقسم إلى :

– قروض إنتاجية تستخدم في زيادة الإنتاج أو المحافظة على معدله .

– ائتمان استهلاكي و يستعمل في شراء البضاعة.

– ائتمان مضاربة يمنح للمضاربين اللذين يراقبون تبديلات الأسعار و يسعون الاستفادة من هذا التبدل في الأوراق المالية أو أسعار البضاعة .

ب – من حيث الضمانات :

بما أن الأموال التي يقرضها البنك هي أموال الناس يجب عليه المحافظة عليه فإن يطلب ضمانات عند تقديم القروض و هي نوعان :

- **ضمانات شخصية :**

تستند إلى مجرد الثقة في شخص معين أي إلى عناصر معنوية لشخص معين مثل : السمعة ، الملاءة

- **ضمانات حقيقية :**
- حيث يجب تقديم أشياء مادية على سبيل الرهن الذي يضمن تسديد الدين في الآجال المحددة ومن أمثلتها : الأوراق المالية ، عقارات أوراق تجارية ، بضاعة ..... ،

[1]- شاكر قويني، محاضرات في اقتصاد البنوك ، المعهد الوطني للعلوم الاقتصادية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000، ص ص ص: 91 92 93

4 – توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها : حيث يمكن تعريف وسيلة الدفع على أنها تلك الأداة المقبولة اجتماعيا من أجل تسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع

و الخدمات و كذلك تسديد الديون فإلى جانب النقود القانونية هناك السندات التجارية ، الشيكات ، الأوراق التجارية ، سندات القروض.

بالإضافة إلى معايير أخرى سوف نتطرق إليها بالتفصيل في المبحث الثاني و من أمثلتها :

- **حسب معيار تاريخ الاستحقاق (المدة) :** هناك ثلاثة أنواع
  - قروض قصيرة الأجل
  - قروض متوسطة الأجل
  - قروض طويلة الأجل
- **حسب معيار القطاع الاقتصادي :** هناك أربعة أنواع
  - قروض القطاع الصناعي
  - قروض قطاع التجارة الخارجية
  - قروض قطاع الخدمات
  - قروض القطاع الزراعي

*** حسب معيار مراحل نشاط المؤسسة الاقتصادية:** هناك نوعان

- قروض الاستثمار
- قروض الاستغلال[1].

<u>المبحث</u> <u>الثاني</u> : موارد واستخدامات البنوك التجارية .

يتلخص نشأة البنك التجاري في جمع الادخارات لمختلف المتعاملين حيث تمثل هذه الادخارات المورد الأساسي له ، فيقوم بتوجيه هذه الموارد إلى مختلف الاستخدامات وذلك في جميع المجالات الاقتراض و الاستثمارات وأداء الخدمات المصرفية و تشكل هذه الموارد والاستخدامات العناصر الأساسية لميزانية البنك التجاري[2].

<u>المطلب</u> <u>الأول</u>: تعريف الميزانية:

هي وثيقة محاسبة تتضمن جانبين رئيسين هما الأصول و الخصوم ، ويحتوي كل من الجانبين على مفردات متنوعة تختلف نسبية كل منها في تكوين الأصول والخصوم نم بنك الآخر بحسب سياسة البنك ونشاطه ، واعتبارات توفير الربح والسيولة التي يتوخاها البنك[3].

[1] - الطاهر لطرش ، مرجع سابق 27

[2] - اسامة محمد الفولي / مجدي شهاب ، مبادئ النقود والبنوك ، دار الجامعة الجديدة للنشر،1990،ص 98

[3] - وجدي محمود حسين، اقتصاديات النقود والبنوك ،كلية التجارة ، جامعة المنصورة ،2001,2002،ص 154

كما تعرف على أنها عبارة عن قائمة مكونة من عمودين متساويين في القيمة عمود خاص بالموارد وآخر خاص بالاستخدامات[1].

- **شكل الميزانية :**

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
نقد في الصندوق		ودائع جارية – ودائع التوقيت	
نقد في البنك المركزي		ودائع الثابتة	
أرصدة سائلة أخرى		صكوك دورية مستحقة الدفع	
عملة أجنبية وذهب		حسابات دائنة	
مستحق على المصارف		مستحقات للمصارف الأخرى	
حوالات الخزينة		قرض من البنك المركزي	
سندات حكومية		رأس المال المدفوع	
أوراق مالية		مطلوبات أخرى – حوالات داخلية	
أوراق تجارية مخصومة		احتياطات – أرباح محتجزة	
استثمارات متنوعة			
قروض طويلة الأجل			

المصدر:فلاح حسين خلف،مؤيد عبد الرحمان الدوري، ادارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار النشر الجامعة الأردنية،عمان،2000،ص:36

المطلب الثاني : موارد البنك التجاري :

نمثل الموارد بالنسبة للبنوك التجارية التزاماته اتجاه الغير ، و تنقسم هذه الموارد إلى مجموعتين :

- المجموعة الأولى و يطلق عليها " الموارد الذاتية " ، لأنها تمثل التزامات البنك من قبل أصحابه (رأس المال)
- و المجموعة الثانية يطلق عليها " الموارد الخارجية " لأنها تمثل التزامات تجاه الغير ن وفي مالي نستعرض لعناصر الموارد الذاتية ، وأهم عناصره نراها فيما يلي :

1 –الموارد الذاتية (الداخلية) :

[1] - ضياء مجدي الموسي ،الاقتصاد النقدي ، دار الفكر الجزائري ، الجزائر ، ص 274

– تلعب الموارد الذاتية بالنسبة للبنك دور العازل الواقي الذي يمنع الثغرات المالية المفاجئة التي قد يتعرض إليها .

ا – رأس المال المدفوع :

ويمثل النواة الأولى لموارد البنك التجاري الذي يبدأ نشاطه ، بتكوين مايلزمه نم أموال ثابتة ومستلزمات هذا النشاط و ما يتطلبه من الإنفاق لتسير أعماله ، ومن المعروف أن رأس المال المدفوع لا يعد ذا أهمية لموارد البنك ، وإنما تتمثل في كونه مصدر الثقة المودعين ، ولتدعيم مركز البنك في علاقاته مع مراسليه في الخارج وعادة ما تضع قوانين البنوك حد أدنى لرأس المال المدفوع للبنك التجاري ولكونه مصدر ثقة للمودعين تفرض بعض التشريعات المصرفية ضرورة المحافظة على نسبة معينة 25% بين رأس المال المدفوع وبين ما يلزم به البنك نم ودائع وأيضا بينه وبين ما يطلق عليه مجموعة الأصول الخطرة إجمالي الأصول النقدية والشبه النقدية والسندات الحكومية .....[1].

ب – الأرباح المحتجزة :

تثمل الأرباح المحتجزة الأموال السنوية المقتطعة من أرباح المصرف التجاري والتي تحتفظ بها إما على شكل احتياطي إجباري أو على شكل احتياطات اختيارية أو مخصصات والأرباح المدورة [2].

الاحتياطات :

وهي نسبة من الأرباح تضاف إلى رأس المال ونميز نوعين من الاحتياطات وهما :

- **الاحتياطي القانوني (الإجباري) :**
- وهو نسبة من الأرباح سنوية تكون بشكل إلزامي و بنص قانوني من –قبل البنك المركزي بموجبه معدل الاحتياطي النقدي وحده الأقصى

الاحتياطات الاختيارية : وهي احتياطات اختيارية تشكله البنوك التجارية بمحض إرادتها وفقا للنظام الأساسي لها بغية تدعيم مركزها المالي ، فضلا على ذلك نوع من الاحتياطي لا يظهر في ميزانية البنك التجاري ، أو في سجلاته كونه احتياطي سري.

- تقدير قيمة بعض الأصول المملوكة للبنك أقل من قيمتها الحقيقية بشكل كامل
- تكوين احتياطي للديون المشكوك في تحصيلها بشكل مبالغ فيه .

>> الأرباح الغير الموزعة :

عادة ما يترتب عن نشاط البنك أرباح في نهاية السنة لا يقوم بتوزيعها كلها بل جزء منها و الباقي يضاف إلى رأس مال البنك[3].

---

[1] - صبحي تادرس قريصة / مدحت محمود العقاد ، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية والنهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت 1981، ص 127

[2] - بوعتروس عبد الحق ، الوجيز في البنوك التجارية ، عمليات . تقنيات ، تطبيقات ، كلية العلوم الاقتصادية للتسيير ، منتوري قسنطينة، ص ص 7-8

[3] - بوعتروس عبد الحق مرجع سابق ص 8

>> المخصصات :

يكون تحميلها على إجمالي الربح في نهاية العام لمقابلة أغراض معينة مثل : الديون المشكوك في تحصيلها ،هبوط أسعار الأوراق المالية ، أسعار العملات الأجنبية أو اتجاه الغير مثلا : التزامات تنشأ من خطابات الاعتماد أو مصادر ة خطابات الضمان[1] .

2 – <u>الموارد الخارجية</u> (غير ذاتية) :

وتتمثل كما سبق ذكره التزامات البنك للغير و يمكن أن يتخذ الحق النقدي الذي يلتزم به البنك نحو الغير شكل وديعة وليس طابع القرض ، وسنعرض فيما يلي شيء من التفصيل للودائع ثم نشر باختصار إلى الموارد التي يحصل عليها البنك التجاري من البنوك الأخرى و البنك المركزي [2].

/ – الودائع :

تمثل الودائع المصدر الرئيسي لموارد البنك التجاري ، ويعبر عن الوديعة بمجموع المبالغ النقدية التي تقوم الأفراد بوضعها في البنوك التجارية وقد يكون ذلك بصفة مؤقتة قصيرة أو طويلة الأجل على سبيل الحفظ أو التوظيف ، وتتجسد منه الودائع في غالب الأحيان في شكل نقود قانونية على الرغم من أنها يمكن أن تتخذ أشكالا أخرى ذلك طبقا للعلاقة والاتفاق بين صاحب الوديعة والبنك وهي أنواع والتي التطرق إليها سابقا[3] .

<u>المطلب الثالث</u> : استخدامات البنوك التجارية :

مما سبق تعرفنا على مختلف موارد البنك التجاري و أهمها و ذلك من خلال دراسة عناصر جانب المطلوبات في ميزانية البنك التجاري كما أنّ دراسة عناصر جانب الموجودات من الميزانية تتيح لنا معرفة استخدامات البنك لموارد وطبيعتها لذلك قمنا بتصنيف هذه الاستخدامات إلى :

استخدامات نقدية (تظهر بالميزانية) وأخرى غير نقدية (تظهر خارج الميزانية) وذلك كما يلي :

1– الاستخدامات النقدية:

يتم عرض عناصر الاستخدامات النقدية التي تشمل جانب الأصول حسب درجة سيولتها على النحو التالي :

أ– النقدية الجاهزة بالصندوق:

[1] - فيلح حسن خلف مرجع سابق الذكر، ص :340

[2] - صبحي تادريس قريصة ، د. مدحت محمود العقاد . مرجع سابق ص :129

[3] - كامل عبد المحمود بكري ، صبحي تادريس قريصة ، النقود والبنوك التجارية ، دار الجامعة المصرية ، الاسكندرية ، ص :102

يتمثل في النقود المتحفظ بها في خزينة البنك ، ليقابل بها احتياجاته اليومية من السحب ، وعندما يزيد النقد الجاهز عن حاجيات البنك يقوم بإيداع ذلك الفائض بالنقد على عناصر منها :

- الاحتياطي النقدي القانوني
- حركة الودائع
- مدى سهولة توفير أموال سائلة جاهز من مصادر أخرى
- الثقة بالبنك

ب – الحوالات المخصومة :

يقصد بالحوالات المخصومة كل ورقة يمكن خصمها من البنك التجاري ، تتضمن دينا لصالح الشخص مالك الورقة ، حيث تعتبر عملية خصم الأوراق التجارية من أهم وظائف البنك التجاري ، ومن أنواعها مايلي :

ب – 1 – أوذونات الخزينة :

تمثل دينا قصير الأجل تصدرها الدولة لتغطية نفقاتها ، فهي تتمتع بدرجة كبيرة من السيولة ، تقوم البنوك التجارية بشرائها باعتبارها قروضا قصيرة الأجل ، فضلا عن إمكانية تحويلها للبنك المركزي والاقتراض مقابلتها كما يتقدم الأفراد المتميزين لها الى البنك التجاري ليقوم بخصمها مقابل مبلغ معين[1].

– الأوراق التجارية :

ويعتبر هذا التوظيف قصير الأجل وذا سيولة مرتفعة ، حيث يمكن تحويل هذه الأوراق الى سيولة نقدية من الدرجة الأولى في أسرع وقت وبأقل نفقة ممكنة ، وهي ذات هدفين ،
ضمان الاستيراد و السداد ، وتحقيق العائد من التشغيل ومنها أذون الخزانة والأوراق التجارية والكميات المخصومة .

ج – القروض :

تعتبر عملية الإقراض من أهم الوظائف التقليدية للبنك التجاري ، حيث تمثل القروض الجزء الأكبر من الأصول ،و تحقق عائدا معتبرا للبنك لكنها في نفس الوقت تمثل جانبا من المخاطرة في حالة عدم سداد القرض .

وتصنيف القروض الممنوحة من طرف البنك التجاري حسب عدّة معايير إلى :

[1] - أمال بخوش ، فوزية عثامنة ، رحيمة شبشوب . مصادر السيولة الجديدة للبنوك التجارية – دراسة حالته .B.D.L.واد النجا ص 26

- من حيث الغرض :

وهي تتمثل في القروض الصناعية والتجارية ، قروض زراعية و عقارية قروض مقدمة للأفراد القروض المقدمة للمؤسسات المالية المخصصة و نوجزها فيما يلي :

> القروض التجارية :

وهي قروض مخصصة لتمويل التجارة الخارجية ، وهي قروض قصيرة أو متوسطة الأجل لا تتجاوز عادة سنة و هناك قرظان قرض تمويل الاستيراد كالاعتماد المستندي . التحصيل المستندي . و قرض تمويل التصدير كالقرض الموارد و قرض المستندي .

> القروض الزراعية :

وهي تهدف الى تمويل المحصول . والأجهزة والأبنية والتحسينات . الخاصة بين مرحلة الإنتاج و التسويق وهذه القروض غالبا قصيرة ومتوسطة الأجل .

> القروض العقارية :

وهي القروض المقدمة للأفراد و المشاريع التمويل وشراء . التجارة الأرض والمباني و إقامة المنشآت .وهذه القروض متوسطة و قصيرة الأجل[1].

- **من حيث مراحل نشاط المؤسسة الاقتصاد**

قرض الاستغلال :

وهي قروض متوسطة الأجل لتكون موجهة خصيصا لتمويل دورة الاستغلال

(تسويق .تخزين .إنتاج) أو احتياجات التشغيل (دفع الأجور للعمال .المصاريف) .

قرض الاستغلال :

وهي قروض موجهة لتمويل احتياجات دائمة للمشروع كإنشاء المباني الخاصة بالصناعات الثقيلة . و شراء التجهيزات فان الائتمان الطويل الأجل هو الذي يستجيب لهذا النوع من التمويل ومدته مابين 7 إلى 20 سنة[2].

*** <u>القروض المقدمة للأفراد</u>:**

وذلك يقصد تمويل احتياجاتهم و مشترياتهم الاستهلاكية ، خاصة من السلع المعمرة مثل: السيارات

*** القروض المقدمة للمؤسسات المالية المتخصصة :**

مثل شركات بيع وتجارة الأوراق المالية أو المؤسسات الادخار ، هذا بالإضافة إلى القروض المقدمة للمؤسسات غير الاقتصادية لتمويل احتياجات كالمؤسسات التعليمية والدينية.

*** من حيث نوع الضمانات :**

[1] - أمل بخوش . فوزية عثامنة .المرجع سبق ذكره ص27

[2]- شاكر قزوين " محاضرات في اقتصاد البنوك . ص93

قروض بضمانات شخصية (المركز المالي وسمعة المتعامل المالية) . قروض بضمانات بضائع (يجب أن تستوفي الشروط الموضوعية من طرف البنك) قروض بضمانات أوراق مالية أو تجارية ، قروض بضمانات متنوعة (مرتبات أجور ، رهن عقاري .....الخ)

*** من حيث أجال الاستحقاق :**

قروض قصيرة الأجل تستحق الأجل خلال فترة أقل من سنة ، وقروض متوسطة الأجل تستحق خلال فترة تزيد 7 سنوات و قروض الطويلة الأجل فمدتها تتراوح مابين 7 سنوات الى 20 سنة[1] .

*** من حيث أسلوب الاستخدام :**

قروض تستخدم مدة واحدة و قروض تمنح اعتماد في حساب جاري ، يسمح للمقترض بأن يحسب ويسدد أي وقت ، دفعات من القرض بشرط عدم تجاوز الدين للحد المسموح به للمقرض .

*** من حيث الأطراف المقرضة :**

قروض يقدمها بنك واحد وقروض مشتركة يساهم في تقديمها عدد من البنوك والمؤسسات المالية

د- الأوراق المالية و العقارات و موجودات أخرى :

وهي تمثل سيولة من الدرجة الثالثة نظر الطول أحلها فهذه الاستثمار الطويلة الأجل تحقق بالمقابل ربعا من الدرجة الأولى

*** الأوراق المالية طويلة الأجل :**

وهي تشمل الأوراق المالية الحكومية وتلك الساندات المضمونة من قبل الحكومة وكذلك الأسهم والسندات التي يمتلكها البنك في الشركات المساهم فيها و يعرف عليها تعرضها للتقلبات في القيمة ، تنطوي على احتمالات الخسارة والربح .

*** العقارات والموجودات الأخرى :**

تمثل نسبة ضئيلة من توظيفات البنك نظر لعدم التوظيف فيها إلا في حدوث حاجته كقبول العقارات كضمان على القروض ، أما الموجودات الأخرى أي الأصول المادية الثابتة فتمثل الأثاث ، التجهيزات ، الآلات و المعدات المختلفة .....الخ .

2 – الاستخدامات الغير النقدية (خارج الميزانية) :

يعتبر هذا العنصر أهم ميزة نميز محاسبة البنوك الآن ميزانية البنك التجاري ولا تعكس مدى جزء فقط من النشاطات البنكية ، فهي تضم القروض الممنوحة والالتزامات المعقدة فعلا عكس الاستخدامات عند النقدية حيث تغطي الالتزامات المستقبلية أو الوهمية أي المحتملة ، التي لم تنتج عنها تدفق نقدي فعلي إلى خزينة البنك ، وقد حظيت الأنشطة (خارج الميزانية) باهتمام كبير نظرا الكبر

حجمها بالمقارنة بالعمليات داخل الميزانية حيث يمثل في المتوسط ما يزيد على ثلاث مرات رصيد الأصول الخاص بميزانية البنك .

و منه يمكن تصنيف الاستخدامات غير النقدية إلى استخدامات غير نقدية تقليدية وأخرى حديثة .

أ *- استخدامات غير نقدية تقليدية :

تمثل الخصوم المرتبطة بالضمانات المقدمة من البنوك والتي هي عبارة عن يحتمل التزامات وتتمثل في الكفالات وخطابات الضمان . الاعتماد المستندي المتعلق بالتجارة الخارجية

***الكفالات أو خطابات الضمان :**

و يصدرها البنك على طلب الضمان الالتزام الذي تعهد هذا الأخير بتنفيذه ، سواء كان التزاما ماديا مواجهة طرف ثالث هو المستفيد[1] .

وتقدم خطابات الضمان إلى الجهات المختلفة في عدة حالات نذكر منها :

- حالة المقاولات العامة
- حالة التقدم لمناقصة أو مزايدة

فهي تحل محل التأمين النقدي الذي كان يجب أن يودع لدى الجهة التي طلبته ،والتي قبلت بدلا منه بخطاب الضمان الصادر عن البنك فهناك عدّة أشكال لخطاب الضمان نذكر منها :

- خطاب الضمان الابتدائي
- خطاب الضمان النهائي
- خطاب الضمان للدفعات المقدمة

> الاعتماد المستندي :

تلعب البنوك التجارية دورا هاما في تمويل التجارة الخارجية خاصة من خلال الاعتماد المستندي والذي يعتبر التي تقوم من خلالها البنوك بتوفير الأمان والثقة للقيام بالعمليات التجارية بين كل طرف من طرفي العقد نتيجة للفاصل المكاني بينهما وعدم معرفة كل منهما الآخر ، ولم يكن بوسع أن من الشتري أو البائع أن يبدأ في تنفيذ التزامه قبل أن ينفد الطرف الآخر التزامه لذلك كما تدل تسميته فهو يقوم على تقديم مستندات مختلفة

وبالإمكان تلخيص آلية الاعتماد المستندي على النحو التالي :

بعد تقاعد المشتري " المستورد " على صفقة تجارية مع البائع المصدر يقوم بفتح الاعتماد لدى بنكه بنك المشتري و بالإرسال البضاعة يقوم البائع بتقديم مستندات الخاصة بالعملية أو بالمقابل يتحصل على ثمن بضاعته من خلال بنكه <<بنك الودائع >> و بالتالي يتم دخل أربعة أطراف رئيسية هي :

- المشتري << مقدم الأمر >>

[1] - شاكر قزوين المرجع سبق ذكره ص: 29

- البنك الفاتح للاعتماد << بنك المشتري >>
- البنك المبلغ الاعتماد << بنك الودائع >>
- البائع << المستفيد >> [1].

ب- <u>استخدامات غير نقدية حديثة</u> :

في ظل البيئة التنافسية توجهت البنوك التجارية إلى أنشطة مستحدثة خارج الميزانية ، ومن أهم ما شمله ما يلي :

*** فتح قروض مؤكدة :**

وهي وعد البنوك بمنح قروض لزبون بشرط معين ، بحيث يضم القرض الى الميزانية عندما يريد البون استعمال .

*** سهولة إصدار السندات :**

وهي تقنية جديدة ترافق إصدار السندات قصيرة الآجال للزبون مثل شهادة الإيداع وورقة الصندوق ،يلتزم بشرائها اذا لم يوجد من يشتريها الا يقوم بفتح خط قرض لزبون .

- العمليات المرتبطة بتغير معدلات الفائدة و أسعار الصرف على أساس توقعات معدل الفائدة وسعر الصرف حسب المؤشرات البورصة وهي نوعي ، عمليات التغطية و عملية المضاربة .
- **عمليات المستحقات المالية :** وتشمل عقود الخيارات و عقود الآجلة وعقود المستقبلية وعقود المبادلة وطلك لتخفيض مخاطرة التعاملات سواء بالنسبة لأسعار الفائدة أو بالنسبة للصرف الأجنبي.
- **عمولات الصرف الأجنبي** وسداد المدفوعات الأساسية والمساعدة في تسويق القروض الائتمانية مقابل عمولة[3] .

<u>المطلب</u> الرابع : أسس النشاط البنوك التجارية : (الأهداف)

1- الربحية :

ان هدف تحقيق الرّبح و تعظيمه هو أول ما تهتم به البنوك التجارية ولكي يحقق البنك هذه للأرباح يتوجب عليه توظيف الأموال التي يحصل عليها من المصادر المختلفة وأن يخفض نفقاته و تكاليفه لأنّ الأرباح هي الفرق بين الإيرادات الإجمالية والنفقات الكلية، حيث تتكون الإيرادات الإجمالية للبنك بشكل رئيسي من نتائج عمليات الإقراض و الاستثمار التي يقوم بها البنك ، بالإضافة الى الأرباح الرأسمالية التي تنتج عن ارتفاع القيمة السوقية لبعض أصوله أما النفقات فتتمثل في نفقات إدارية تشغيلية والفوائد التي يدفعها الأفراد إضافة إلى الخسائر التي قد تنشأ عن انخفاض بعض

[1] - شاكر قزوين .مرجع سابق ص: 30

[3] - شاكر قزوين، مرجع سبق ذكره ص:31

[2] - زياد سليم رمضان ، محفوظ أحمد جودة ، ادارة البنوك دار الصفاء للنشر التوزيع عمان 1996 ،ص :39

الأصول الرأس مالية والقروض التي قد يعجز عن استيرادها ، وتتركز المصلحة الاقتصادية في تحقيق أكبر فائض ممكن بين إدارته الإجمالية ونفقات أكير إيراد ممكن من ناحية أخرى[2] .

2- السيولة :

تعني قابلية الأصل التحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسارة لمواجهة الالتزامات المستحقة لدفع حاليا أو خلال فترة قصيرة ، والسيولة أول ما تهتم به البنوك التجارية من الناحية التشغيلية الآن توفرها مرتبط بوجود البنك وكيانه اذا أن البنك ليستطيع أن يقول للمودعين :

" تعالو غدا اذ طلبوا سحب جزء من ودائعهم أو سحبها جميعا "

انّ فترة البنك على مواجهة السحوبات العادية المفاجئة تسمى مبدأ السيولة العامة وتقوم على :

- درجة ثبات الودائع وقدرة المصرف الاحتفاظ بها من المستوى الذي يناسب سياسة الائتمان
- سيولة كل عملية من عمليات الاقتراض الذي يغيرها وهو ما تعبر عنه بسيولة العمل الائتمانية

(3) <u>الأمان والضمان</u> :

انّ أساس كل عمليات التوظيف الأموال البنك هو الثقة بأنّ الأموال التي يفرضها البنك سوف تعود اليه في الأجل المحدد .

و من الواضح أنّ البنك يمكن أن يوظف أمواله في نواح مضمونة من حيث المخاطر وجعل البنك في مستوى أمان مقبول من ناحية عدة مخاطر .

ولأن رأسمال البنك يتسم بالصخر ، إذ تزيد نسبته إلى صاحي لأصول عن عشرة بالمائة وهذا يعني صخر حافة الأمان بالنسبة لمودعيها الذي يعتمد البنك على أموالهم كمصدر الاستثمار فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تستهدف جزء من أموال المودعين و النتيجة في الإعلان عن إفلاسه ومنه يعرض البنك الى التصفية الإجبارية بصفة تلقائية .

ان الإشكالية التي تقع فيها البنوك التجارية هي صعوبة أو كيفية التوفيق بين الأسس والأهداف السامية ، في الوقت الذي يريد فيه البنك الرفع من أرباحه هو مطالبة بتدينه السيولة أي التوسع في منح القروض و العكس من ذلك في حالة تحسين السيولة لكسب ثقة المودعين حيث تجده في حالة مطالب بعدم التوسع كثيرا في منح القروض

بغرض الاحتفاظ بقدر أكبر من النقود في خزينته وأمام هذا الإشكال نجد مسؤولي و مديري المصارف التجارية ملزمين على التوقيف بين الأن هدف السيولة و هدف الربحية لأن إهمال أيّ واحد من الهدفين السابقين ليس من مصلحة البنك و لهذا نجد أنّ معظم البنوك تحتفظ بنسبة معينة من السيولة بشكل دائم

تعرف بالاحتياط الإجباري والذي يفرضه البنك المركزي لأيّ دولة (في الجزائر يقدر الاحتياط ب25%) أما في السيولة فتوجه نحو مختلف أوجه الاستخدامات البنك مثل القروض بمختلف أنواعها[1]

المبحث الثالث : السيولة البنكية ومكوناتها :

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى السيولة في البنوك التجارية والذي يعتمد عليها من أجل الوفاء بالالتزامات لدى الغير عند استحقاق الآجال وعليه قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب ، في المطلب الأول مفهوم السيولة بشكل عام في المطلب مكونات السيولة وفي المطلب الأخير مشكل السيولة وصوره

المطلب الأول : مفهوم السيولة :

لقد تناول مفهوم السيولة عدة باحثين ماليين و مهتمين ، كل منهم ارتكز في نظرته على خلفية معينة وبصورة عامة نجد أن السيولة يمكن تعريفها كما يلي :

- هو ما تحتفظ به المنشأة المالية من الأموال النقدية أو ما يتوفر لها من موجودات سريعة التحول الى نقدية وبدون خسائر في قيمتها ،اذ أن الغرض منها هو الوفاء بالالتزامات المستحقة والمترتبة عن هذه المنشأة وبدون تأخير[2] .
- السيولة هي عبارة عن مؤشر على مدى سرعة في تحويله الى نقد بأقل الخسائر ونقاس سيولة المصرف بقدرته على مواجهة طلبات السحب المودعين وسداد ما يستحق عليه من التزامات بصورة فورية[3] .

يرى البعض الأخر بأن السيولة عبارة عن قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول الى نقد سائل وبسرعة وبدون خسارة في القيمة حيث تستخدم هذه النقدية في تلبية طلبات للمودعين للسحب من ودائعهم و تقديم الائتمان في شكل قروض و سلفيات لخدمة المجتمع .

- يمكن تعريف السيولة على أنها مقدرة البنك على احتفاظه في أي وقت بالتوازن بين المبالغ المودعة والمبالغ المسحوبة مع مراعاة عدم تفويت الفرص الممكنة للربح.
- كما يرى البعض أن السيولة عبارة عن مقدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول الى نقد سائل بسرعة و بدون وتقديم الائتمان لخدمة المجتمع [2] .

[1] - منير براهيم هندي ، ادارة التجارية البنوك التجارية المكتب العربي الحديث اسكندرية 1996 ص12

[2] -فلاح حسين الحسيني .مؤيد عبد الرحمن الحوري مرجع سابق .ص 93

[3] - محمود حسن صوان . أساسيات العمل المصرفي الاسلامي " دراسة تحليلية مع ملحق الفتاوى الشرعية " ط2" داروائل لنشر والتوزيع . . عمان .الأردن . 2008 .ص38

[2] - عبد الغفار حنفي . عبد السلام أبو قحف .الادارة الحديثة في البنوك التجارية ، دار الجامعة ، الاسكندرية 1991.ص : 39

- كما يمكن القول أن السيولة هي ، الفرق بين الموارد المتاحة للمصرف و الأصول المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات ، ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول المصرفية المتعارف عليها وتكون المصارف في حالة وفرق في السيولة عندما تكون المصارف المتاحة فائضة عن قدرة المصرف على الاقراض ، وعن حدود الاستثمار المتوازنة في بنود الميزانية الأخرى ، بحيث يضطر أن يستثمر هذه الفوائض ضمن الأصول السائلة ، مثل الأوراق المالية أو شكل أرصدة لدى المصارف أو حتى أرصدة عاطلة لدى البنك المركزي.

المطلب الثاني : مكونات السيولة "أشكال السيولة " .

إن من أهم مكونات السيولة ،النقود كما تقوم به كوسيلة أداء بدون حدود والأكثر سيولة مقارنة بالمكونات الأخرى التي تتمتع أيضا بسهولة كبيرة دون أن ترقى إلى مستوى سيولة النقود ،بالرغم من انه يمكن تحويلها إلى سيولة التامة وتشكل ما يدعى وسائل الائتمان وعلى ذلك تتكون السيولة من السيولة الحاضرة و السيولة شبه النقدية

1. السيولة الحاضرة :

عبارة عن النقدية الحاضرة لدى البنك وتحت تصرفه وتشمل ما يلي:

النقدية بالعملة المحلية و العملات الأجنبية وهي الموال الموجودة في خزائن البنك في صورة نقد سائل من عملات رسمية و مساعدة محلية أو أجنبية ، وقد يجد البنك صعوبة في تقدير رقم هذا البند ولكن الخبرة السابقة لها في تقديره .

الودائع لدى البنوك الأخرى ،ولدى البنك المركزي حيث يلتزم البنك المركزي وفقا للقوانين المنظمة بالاحتفاظ لدى البنك المركزي بأمواله السائلة ،في شكل احتياطي للحفاظ على حقوق المودعين ويمكن عن طريف نسبة الاحتياطي التي يحددها البنك المركزي التأثير في حجم الائتمان ،هذا بالإضافة إلى أن البنك قد يحتفظ ببعض ودائعه في شكل ودائع قصيرة الأجل لدى البنوك الأخرى و بذلك يلجأ إلى هذه الأرصدة في حالة الحاجة إليها. و يمكن تحويلها إلى البنك المركزي و الحصول على مقابل نقدي

الشيكات تحت التحصيل وهي شيكات مقدمة من عملائه لتحصيلها و إضافة قيمتها إلى حسابات العملاء بالبنك وتحدد البنوك نسبة من هذه الشيكات لتدخل تحت نطاق السيولة ، ووفقا للخبرة السابقة ، وبذلك لا يؤكد في الحسبان الشيكات التي يحتمل رفضها لسبب أو لآخر. وكلما كانت الشيكات محسوبة عن عملاء في نفس البلد اعتبرت أكثر سيولة من تلك التي تسحب على أفراد من مدينة أخرى.[1]

[1] - سامر جلدة ، البنوك التجارية و التسويق المصرفي ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع .عمان -الأردن 2009، ص: 91 . 92

2. السيولة الشبه نقدية :

و تتمثل في الاحتياطات الثانوية لدى البنك التجاري " سندات الخزينة " و الأوراق التجارية المخصومة التي يمكن إعادة خصمها لدى البنك المركزي [1]، وعليه فالسيولة الشبه نقدية هي عبارة عن استثمارات قصيرة الأجل و التي في الغالب أوراق مالية و أوراق تجارية مخصومة .

المطلب الثالث : شكل السيولة و صورها

إن مشكل السيولة يتمثل في المتاعب التي تواجه البنك التجاري ، و التي تأتي في إحدى الحالات التالية:

لها عسر مالي أو عجز البنك عن الوفاء بالتزاماته ، وثانيها ضعف السيولة أما ثالثها فهو الفائض في السيولة .

1. العسر المالي

في هذه الحالة تكون قيمة الخصوم أكبر من قيمة الأصول ومن تم يكون صافي حقوق الملكية سالبا ،و هذا يعني أيضا أن إدارته فشلت في الصعود به في ميدان المنافسة و عليها أن ترحل عنه و تتولى السلطات النقدية تصفية أصوله أو بيعها لمصرف من أجل الوفاء بالتزاماته .

2. ضعف السيولة :

أما ضعف السيولة فيعني عدم قدرة البنك على تلبية طلبات السحب النقدي أو بعد إخطار عاجل ومن المعلوم أيضا أن المصرف لا يمكن أن يحتفظ بكل أصوله في صورة سائلة ،لدى فهو يتذرع بها بعيدا عن السيولة التامة فيحتفظ بنسبة صغيرة بكل أصوله في صورة سائلة ، لدى فهو يتدرج بها بعيدا عن السيولة التامة فيحتفظ بنسبة صغيرة من هذه الأصول في شكل نقد جاهز واحتياطات ثانوية في شكل أوراق مالية قصيرة الأجل .....الخ ،لدى يجب على إدارة البنك أن تقيم بتحديد مستوى السيولة بدقة إذ يؤدي عجز المصرف عن الدفع الفوري لطلبات السحب أو تلبية طلبات القروض إلى رواج إشاعات خطيرة حوله و تلويث سمعته المالية ، وفقدان ثقته عملائه الأمر الذي يؤدي إلى تقليص عددهم و إضعاف قدرته على المنافسة .

[1] - لعرابة مولود ،محاضرات في الاقتصاد النقدي، منشورات جامعة منتوري قسنطينة 2001 ص :76

3. الفائض في السيولة :

أما الفائض في السيولة فقد يتساءل البعض له أن يكون مشكل ؟ وهذا يكون الجواب أن البنك التجاري مشروع اقتصادي يسعى إلى تحقيق أكبر ربح ممكن ،وذلك من خلال توظيف موارده المالية في مختلف التوظيفات التي تمكنه من تحقيق إيرادات تفوق النفقات التي يتحملها عند الحصول على هذه الموارد لان المصرف سوف يدفع من هذا الفرق أجور و رواتب العاملين به فضلا عن تخطيط نفقات العمليات المصرفية ،والنقود الراكدة و المجمدة في خزائن البنك لا تدر عليه أي ربح بل بالعكس فهي تتسبب له في خسائر كبيرة يصعب عليه في بعض الحالات احتواؤها لان هذه الأموال وكما نعلم هي أموال الغير يدفع البنك مقابل الحصول عليها فوائد كبيرة و البنك الذي يرغب في مواصلة رحلة عمله لابد عليه أن يحقق معدل تنافسي للفائدة يساوي على الأقل المعدل المحقق من قبل البنوك الأخرى وهذا حتى يتمكن من دفع معدلات فائدة لعملائه تفوق معدلات الفائدة في السوق .

و منه يمكن القول أن البنك محكوم في توظيف موارده باعتبارين متعارضين ، اعتبار تحقيق الأرباح الذي يدفعه إلى توظيف كل أمواله ، و اعتبار السيولة الذي يوجب عليه الاحتفاظ بنقود حاضرة لديه أي دخل .

هذا هو المشكل الذي يواجه البنك التجاري ، التوفيق بين حجم الأرباح و نسبة السيولة و يكون نجاحه مرهونا بنجاحه في حل هذه المشكلة[1] .

[1]- بورفل خديجة ، بوحوش حبيبة ،بن عميرة فريدة - مذكرة تخرج بعنوان ادارة السيولة في البنك التجاري ، دراسة ميدانية ببنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة ميلة 834 ،2007 ، ص 20-21.

خلاصة الفصل الأول :

تعرضنا في هذا الفصل إلى مفاهيم عامة حول البنوك التجارية وما يتعلق بها من حيث تعريفها و تطورها التاريخي و أهم المهام التي تقوم بها كما قمنا بإظهار كل من الأنواع والوظائف التي من خلالها تقوم بتحقيق الأهداف المسطرة لديها. فالبنوك بصفة عامة هي عبارة عن مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة المالية بين وحدات ذات الفائض المالي و الوحدات ذات العجز المالي، فبدلك هي احد مكونات السوق المالية.

كما تعتبر أيضا البنوك التجارية على أنها مؤسسات مصرفية تعتمد على تقبل الودائع وتقديم الائتمان التجاري وكذلك تسيير الموارد بالشكل الذي يحقق التوفيق بين السيولة والربحية والأمان للمدعين، ولتحقيق تلك الأهداف على البنك دراسة كل الجوانب التي تمكنه من تبيان الأداء الجيد لموارده واستخداماته سواء له أو للأطراف المتعاملة معه، وذلك من خلال معرفة كل المعلومات اللازمة وتحليلها.

الفصل الثاني :

تخطيط وتسيير السيولة البنكية وإجراءات التعامل مع حالات العجز والفائض النقدي

تمهيد:

من أجل أن يضمن البنك استمراره ونجاحه وجب عليه وضع خطط مستقبلية تهدف إلى تحقيق أقصى عائد ممكن مع تجنيب أو تقليل مخاطر نقص السيولة ومخاطر الإفلاس أو ذلك لا يكون إلا بالتسيير الجيد والفساد حيث خصصنا هذا الفصل لتخطيط وتسير السيولة بالبنك التجاري وهذا من خلال تبيان كيفية تخطيط وتسير السيولة أو أخيرا معالجة العجز والفائض .

المبحث الأول : تخطيط السيولة :

تلتزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة سيولة قانونية معينة من إجمالي الودائع وما في حكمها ، مع ضرورة توافر قدر إضافي من السيولة يكفي لمواجهة الطلب الموسمي ، الفصلي على القروض و السلفيات كذلك السحب الغير الموقع من الودائع وتجنب وجود نقود عاطلة .

وتخلف الاحتياجات من السيولة من بنك الأخر وأيضا تختلف هذه الاحتياجات من وقت الأخر بالنسبة للبنك الفردي بسبب اختلاف التدفقات الداخلية والخارجية

لذا وجب على البنك التخطيط الجيد من أجل إيجاد الطريقة المثلى لإدارة تدفقاته وذلك من خلال التنبؤ بحجم وتوقيت مصادر التدفقات المستقبلية والكشف مبكرا عن احتمال حدوث عجز أو فائض في الرصيد النقدي مما يسمح بالاتخاذ إجراءات مسبقة لمواجهته وهذا التجنب الوقوع في مشكل السيولة . [1]

المطلب الأول : تحديد مصادر التدفقات النقدية :

يمكن تعريف التدفق النقدي على أنه دخول الأموال في شكل إجراءات وهو تدفق موجب وخروجها في شكل نفقات وهو تدفق نقدي سالب ، وتتمثل مصادر التدفق النقدي (الداخلي و الخارجي) في خمسة عناصر أساسية هي : النقدية ، الودائع ، القروض و الأوراق المالية ، الأعباء الثابتة والخصوم عدى الودائع ، الأصول والخصوم الغير نقدية .

1-النقدية :

ويقصد بالنقدية رصيد الصندوق والأرصدة الميدانية على البنوك الأخرى ، والشيكات تحت التحصيل فبالنسبة للرصيد في الصندوق فانّ البنك عادة ما يبدأ يومه برصيد يعتقد بأنه كاف لمواجهة السحوبات بنوعيها المتوقعة وغير المتوقعة ، غير أنّ هذه الأخيرة قد تزيد على التوقعات مما يؤدّي الى نفاد رصيد الصندوق قبل تلبيتها وهنا يتعرض البنك لخطر نفاد الرصيد النقدي قد لجاء لطلب نقود من البنوك المجاورة التي تلبي طلبه لأنها قد تواجه نفس الموقف يوما ما ، وفي بعض الأحيان يحتفظ البنك بقدر كبير من الرصيد في الصندوق يزيد عن حاجته اليومية وبذلك يكون قد جهد جزء من أمواله وتركه عاطلا[2].

أما بالنسبة للأرصدة المدنية على البنوك الأخرى كالشيكات تحت التحصيل فقد يستطيع البنك التنبؤ بتاريخ تحويلها إلى نقد أو نقود جاهزة إلا أنه هناك ظروفا غير متوقعة قد تحول دون تحصيل الشيكات وسحب الأرصدة كبطء إجراءات البريد[3]

[1] - حنفي الغفار،عبد السلام أبو قحف . مرجع سبق ذكره ص: 107

[2] -محمد سعيد أنور سلطان .ادارة البنوك . دار الجامعة الجديدة الاسكندرية .2005.ص 152

[3] منير إبراهيم هندي مرجع سبق ذكره ص 354

2- الودائع:

يتوقف حجم الرصيد النقدي إلى حد كبير على نوع والحجم والسلوك الودائع لدى البنك ، فهي تمثل التزاما قبل المودعين والتي تتفاوت من حيث السيولة ، وسعى البنك الى توزيع الودائع حيث أنه كلما تعددت نوعية المودعين كلما كان احتمال أن يكون معامل الارتباط لحركة الودائع أقل من الواحد الصحيح وهو ما يعني أن السحب من وديعة معنية لا يتبعه سحب وديعة أخرى ، وإذا أصبح معامل الارتباط يساوي (-1) فهذا يعني أن قيام مجموعة من المودعين بسحب جزء من ودائعهم يصاحبه في نفس الوقت قيام البعض بالإيداع وهذا يحقق قدر من الاستقرار النقدي[1] .

ويلي البنك أهمية كبيرة لدرجة أو احتمال سحب كل نوع من الودائع خلال فترة قصيرة حيث يصنف الودائع لأعراض السيولة إلى ، ودائع مؤكدة السحب ، ودائع محتملة السحب ، ودائع غير مؤكدة السحب ، ولكن يحتمل سحبها في ظروف خاصة وتعتبر الوديعة التي تسحب خلال سنة غير مستقرة[2] ، ويعتمد البنك على ما سمي بخطة الاتجاه (الأساس) وهو الخط أما الودائع غير المستقرة في التي تقع أعلى خط الأساس كما هو ممثل في الشكل 1 **(متغيرات رئيسية للودائع)** .

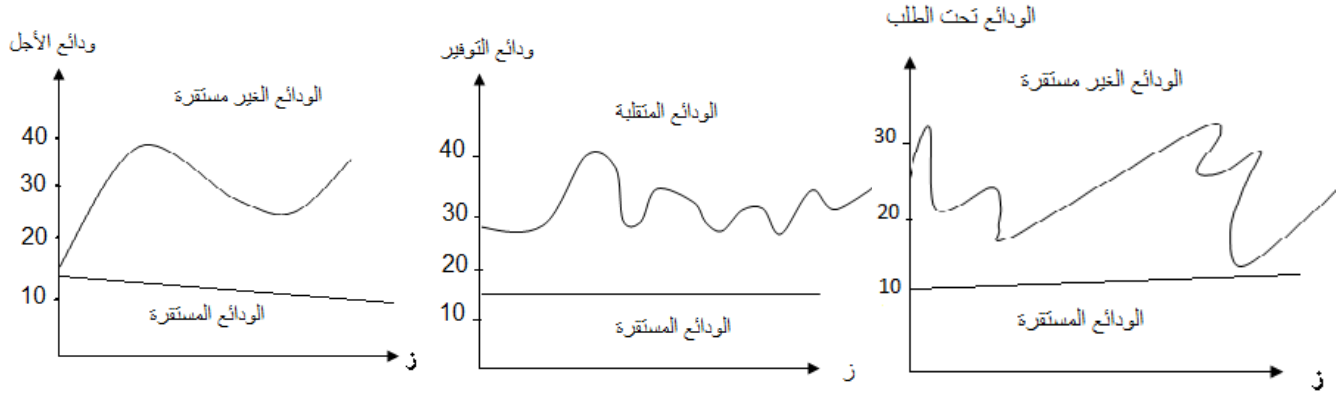

متغيرات رئيسية للودائع

المصدر : حنفي عبد الغفار مرجع سبق ذكره ص 110

تبين الأشكال السابقة خط الأساس الفاصل بين الودائع المستقرة لكل من الودائع الأجل ، تحت الطلب ، ودائع لأجل وودائع التوفير بنوع من الاستقرار أو تساعد هذه الأشكال في رسم سياسة السيولة واستثمار الودائع في البنك وكدا تحديد درجة الأمان .

3- القروض والاستثمار في الأوراق المالية :

يتولد عن القروض تدفقات نقدية لا يمكن للبنك التحكم في حجمها أو توقيت حدوثها ، فالبنك عندما يقوم بمنح قروض لعملائه فانه لا يستطيع إجبارهم على تسديدها قبل تاريخ استحقاقها طالما لم يخلوا بشروط التعاقد ، وعادة ما يحتفظ البنك بأصول سائلة لتلبية الاحتياجات المحلية من

[1] منير إبراهيم هندي مرجع سبق ذكره ص 355.
[2] محمد سعيد أنور سلطان مرجع سبق ذكره ص 154.

القروض والسلفيات ، ولكن في بعض الأحيان يكون حجم القروض المطلوبة يفوق الرصيد النقدي المخصص لتلبيتها وفي هذه الحالة بإمكان البنك الامتناع عن تلبية طلبات الإقراض للعملاء العاديين لكن يكون مجبر على تسير موارد مالية إضافية من مصادر أخرى إذ تعلق الأمر يقرض أحد كبار المودعين ، وقد يخصص البنك قدر من النقود لمنحها كقروض لكن لا يتقدم أحد لطلب قرض خاصة في حالة الكساد .

. أما بالنسبة لأوراق المالية فان البنك باستطاعته بيعها و شراؤها أي وقت يشاء ، لكنه في بعض الأحيان وبالرغم من أسعار الفائدة متجهة نحو الارتفاع لانّ أسعار الأوراق المالية تكون منخفضة قد يحقق البنك فائض من السيولة ،لكنه لا يقبل على اقتناء أوراق مالية إما لأنّ هذا الفائض لمدّة قصيرة وبالتالي يكون العائد من وراد التوظيف فيها صغير جدا لا يكفي حتى لتغطية مصاريف بيعها أو شرائها أو لأنه يتوقع ارتفاع أسعار الفائدة في الوقت الذي يرغب ببيع أوراقه فيه .

4- الالتزامات الثابتة والخصوم :

تتمثل الأعباء الثابتة في التدفقات النقدية التي ينبغي وضعها دوريا مثل فوائد القروض التي سبق أن حصل عليها البنك ، الفوائد على الودائع ، مرتبات العاملين ....الخ ، وهي تمثل التزاما على البنك لا يملك تعديل قيمتها ومواعيد استحقاقها ، ويمكن للبنك احتجاز كافة الأرباح ولا يوزعها على أصحاب رأس المال إلا أن هذا التصرف قد يفهم من الأطراف المعنية على أنه يعكس ضعف القوة الإرادية للبنك أو ضعف في السيولة أما الخصوم فيقصد بها رأس المال والقروض التي يحصل عليها البنك من الغير ويمكن للبنك زيادة رأس ماله أو الاقتراض لسد عجزه إلا أن الزيادة في رأس المال يؤدي إلى دخول مساهمين جدد يشاركون في الإدارة وهذا يضعف سيطرة الملاك الحالفين على إدارة البنك ، بينما زيادة الأموال المقترضة تزيد من مخاطر الرفع المالي .[1]

1- الأصول والخصوم الغير نقدية:

يقصد بالأصول الغير نقدية في هذا الصدر الجزء من رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي الذي يزيد عن قيمة الاحتياط القانوني والتي قام البنك التجاري بإقراضها للبنوك الأخرى ويملك البنك سيطرة كبيرة على هذه القروض لأن مدتها قصيرة لا تتعدى ليلة واحدة .

أما الخصوم غير نقدية فيقصد بها القروض التي حصل عليها البنك التجاري من البنوك الأخرى لتغطية العجز في رصيد الاحتياطي القانوني ويملك البنك مرونة كبيرة بنشأة هذه القروض

[1] -منير إبراهيم هندي ، مرجع سبق ذكره ص:356

والشكل 2 عبارة عن مخطط يبين لنا مصادر التدفقات النقدية وبمركز سيولة البنك [2].

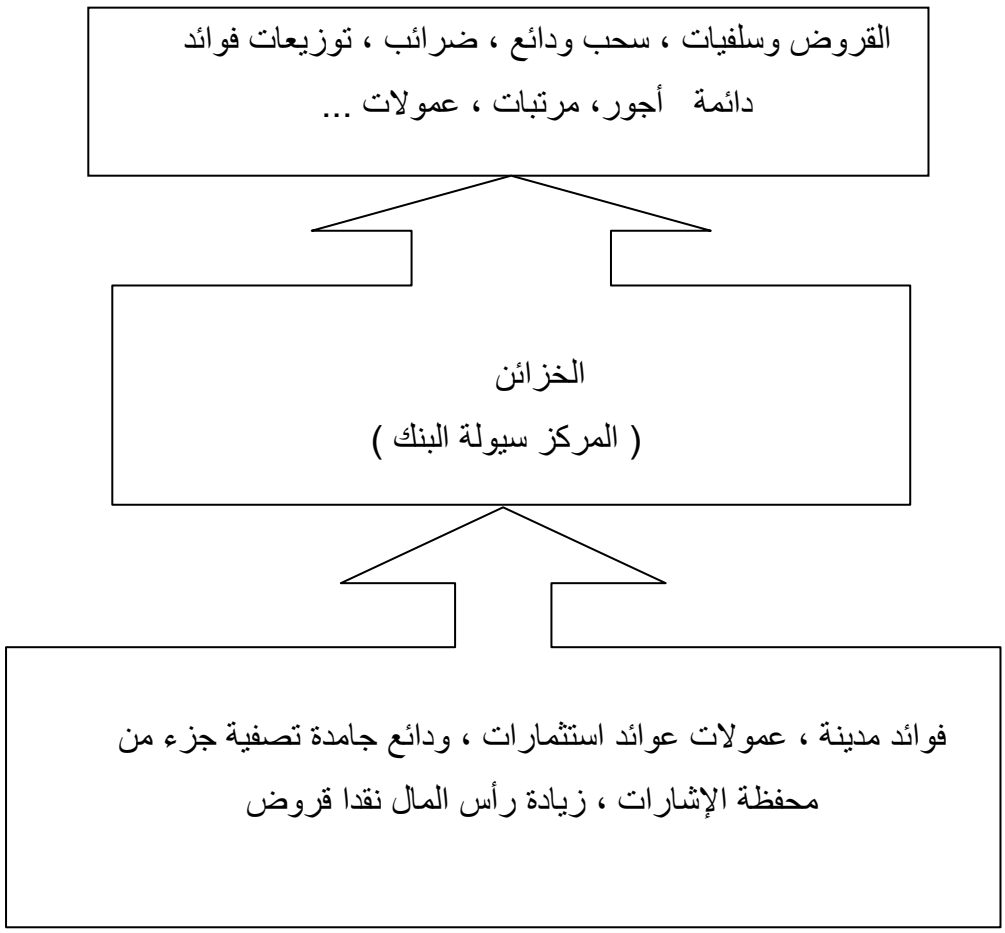

الشكل 02 : **المصدر**: حنفي عبد الغفار،عبد السلام أبو قحف،مرجع سبق ذكره،ص:109

المطلب الثاني: التنبؤ بالتدفقات النقدية :

يعد تحديد العناصر الرئيسية للتدفقات النقدية ومدى إمكانية التحكم فيها قبل البنك ، تأتي مرحلة ثانية لا تقل أهمية عن سابقتها وهي مرحلة التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ، وتشترط أن يبني التخطيط على أساس التنبؤ بها لفترة قصيرة ، إذا أنه كلما طالت الفتوة التي يغطيها التخطيط وانخفضت دفة التنبؤ بتلك التدفقات ، وهناك لمجموعات من التدفقات النقدية وهي : التدفقات النقدية المجدولة ، والتدفقات النقدية غير المجدولة ، ولكن يمكن التنبؤ بها : والتدفقات النقدية غير المتوقعة وسوف نتطرق لكل منها فيما يلي :

1-التدفقات النقدية المجدولة :

[2] -منير ابراهيم هندي ، مرجع سبق ذكره، ص 357

يقصد بها تلك التدفقات الداخلية والخارجية التي يتوفر للبنك بشأنها معلومات تكاد تكون مؤكدة عن حجمها أو توقيت حدوثها ، غير أنه يستطيع التنبؤ بها ، ومن أمثلتها المسحوبات والإيداعات التي تقوم بها المكتبات المتخصصة في نشر وتوزيع الكتب المدرسة إذ تقوم تلك المكتبات بسحب بعض المبالغ خلال العطلة الصيفية لتغطية مصروفات طباعة الكتب لتكون جاهزة للتوزيع في بداية العام الدراسي الجديد ، كما يتوقع أيضا أن تقوم تلك المكتبات بإيداع المبالغ في حساباتها خلال العام الدراسي وذلك نتيجة لبيع تلك الكتب ، وعند التنبؤ بهذه التدفقات ينبغي على البنك مراعاة :

أنّ ودائع الأفراد ككل عادة موسمية كزيارة السحوبات في الأعياد والمناسبات وزيادة الإيداعات في وقت في المحاصيل ، ومن أجل الحصول على تنبؤات دقيقة يقترح استخدام فكرة التوزيع الاحتمالي بموضوع احتمالات متعدّدة قيمة صافي التدفق النقدي المتوقع ، وذلك على النحو التالي :

ق. م ت ح 1 * ق1 + ح2* ق2 +....+ح ن * ق.ن حيث قام ، تتمثل القيمة المتوقعة ح تمثل الاحتمال (هو عبارة عن سنة %) .ق . تمثل صافي التدفق النقدي ..... [1]

2 – التدفقات النقدية الغير متوقعة :

ويقصد بها التدفقات النقدية التي لا يمكن التنبؤ بها سواء من حيث حجمها أو توقيت حدوثها ، وللحد من عدم التأكيد ينشأ في تلك التدفقات يمكن اللجوء إلى بعض الإجراءات ، لهذا يطلب البنك من كبار المودعين إحاطته مقدما عند احتمال قيامهم بسحوبات ، كما توجد إجراءات أخرى تتمثل في احتفاظ البنك برصيد نقدي للطوارئ لمواجهة السحوبات غير المتوقعة أو هذا للتغلب على عدم التأكد بشأن هذه التدفقات .

كيفية حساب صافي التدفق النقدي .

يعد تحديد مصادر التدفقات النقدية على ضوء معلومات البنك بشأن التدفقات النقدية بأنواعها الثلاثة .

يمكن حساب صافي التدفق النقدي خلال الفترة المقبلة (يوم ،أسبوع ، شهر ، ...الخ) فمثلا إذا كان التنبؤ يغطي أسبوعا واحدا فانه يتم إضافة التدفقات النقدية الداخلية المتوقعة في الأسبوع المقبل إلى الرصيد الفعلي للنقدية في الأسبوع (يعادل رصيد النقدية في النهاية الأسبوع السابق) ثم يطرح منها التدفقات النقدية الخارجية المتوقعة لذات الأسبوع وإذا ما أسفرت هذه التوقعات عن أن التدفقات النقدية الداخلية تفوق كثيرا التدفقات النقدية الخارجية أي قيمة صافي التدفق النقدي الموجبة فانه يصبح من الضروري التخطيط مسبقا لاستثمار العائد ، أما إذا كانت التوقعات

[1] منير إبراهيم هندي ، مرجع سبق ذكره ص 358 .ص359.ص360

تشير إلى أن التدفقات النقدية الخارجية تفوق التدفقات النقدية الداخلية أي قيمة التدفق صافي للتدفق النقدي سالبة فانه على البنك البحث والتخطيط لتدبير الاحتياطات [2]

المطلب الثالث – العوامل المحددة للتغير في نسبة الرصيد النقدي وفاعليته :

يتولد على نشأة البنك التجاري تيار أن نقديان مستمران أحدهما يتمثل في الإيداع والأخر في سحبه النقود من طرف من العملاء ، ولاختلاف الظروف والعوامل التي تحكم كل منها لا يتعادلان وينتج عن عدم تعادلهما تغير دائم في حجم الرصيد النقدي الموجود بخزنة البنك بمجمع أو حوض مياه المصالح المالية التي تجمع بينها وحدة الصندوق ، ويمكن التشبيه البنك بمجمع أو حوض مياه تصب فيه عدّة ، أودية وتخرج منه عدّة قنوات لصرف هذه المياه فنلاحظ أن مستوى المياه في تغير دائم ومستمر وهذا بالضبط ما يحدث للرصيد التقدي ، وما يهم المسؤولين في البنك التجاري ليس حجم الرصيد النقدي وإنما نسبته والتي تسحب بالعلاقة التالية :

نسبة الرصيد النقدي = (النقدية الجاهزة بالخزينة + أرصدة البنك لدى البنك المركزي الودائع والالتزامات) 100% ،وتعد هذه النسبة أحد المقاييس الهامة للسيولة . لهذا سوف نستعرض العوامل المؤشرة في سنة الرصيد النقدي سواء بالانخفاض أو بالزيادة ومدى فاعليته .

1- عوامل تغير نسبة الرصيد النقدي :

*- مجموعة العوامل التي ترفع نسبة الرصيد النقدي : يمكن إجمالها في خمسة عوامل وهي :

- زيادة الإيداع من جانب الأفراد والهيئات
- زيادة الاقتراض من البنك المركزي
- سداد القروض التي سبق وأن أقترضها للعملاء (استرجاعها)
- وجود رصيد دائم لدى البنوك الأخرى نتيجة لعمليات المقايضة .

ونجد أن هذه العوامل الخمسة إذا تحققت أو بعضها يؤدي إلى زيادة النقدية في الخزينة أو أرصدته المودعة لدى البنك المركزي أو كليهما معا .

ونلاحظ أنه إذا كانت الزيادة في البسط ناتجة عن زيادة الودائع فان نسبة التغير في الرصيد النقدي بالزيادة تكون ضئيلة ، أما إذا كنت زيادة البسط ناتجة عن تحقق بقيمة العوامل الأربعة الأخرى كاسترجاع القروض مثلا فان التغير بالزيادة في نسبة الرصيد النقدي يكون كبير أو عليه نستخلص أن زيادة الإيداع على رفع نسبة الرصيد النقدي أقل من أثر العوامل الأربعة الأخرى .

[2] منير إبراهيم هندي مرجع سبق ذكره ص 366

بالإضافة إلى العوامل السابقة الذكر يوجد عامل أخر له الأثر بالزيادة في نسبة الرصيد النقدي وهو .

– آلية خلق النقود : تساهم هذه الآلية في زيادة نسبة الرصيد النقدي لدى البنك التجاري وهذا في حالة التسرب النقدي الجزئي ، بمعنى استرجاع غايته قيمة القرض[1] .

ب – مجموعة العوامل التي تخفض نسبة الرصيد النقدي :

تتمثل في العوامل ذات الصورة العكسية لعوامل المجموعة السابقة ونعددها كما يلي :

- زيادة سحب الأفراد من ودائعهم نقدا .
- سداد قروض كان البنك قد اقترضها من البنك المركزي
- تحقيق الرصيد مدين في ذمة البنك في صالح البنوك الأخرى كنتيجة لعملية المقايضة
- زيادة المسحوبات النقدية الناتجة عن التوسع في منح الائتمان

وبالتأمل في هذه العوامل الأربعة نجد أن تحقق كل منها يترتب عليه تخفيض في النقدية المتاحة للبنك المتمثلة في تخفيض مقدار النقدية بخزينة أو أرصدته المودعة لدى البنك المركزي أو الاثنين معا ، ونلاحظ لأنه إذا كان الانخفاض في البسط ناتج عن السحب من الودائع فانه نسبة التغير في الرصيد النقدي بالانخفاض تكون ضئيلة أما إذا كان الانخفاض في نسبة الرصيد النقدي يكون كبيرا ، وعليه نستخلص أن أثر سحب الودائع على خفض نسبة الرصيد النقدي أقل من أثر العوامل الثلاثة الأخرى :

2– العوامل المؤثرة في فاعلية الرصيد النقدي :

من خلال تحليل عوامل التغير نجد أنها غالبا ما تحدث في نفس الوقت ، ما يجعل الحجم المطلق للرصيد يضل ثابتا وهذا يدل على أنّ التغير لا يكون على حجم الرصيد وإنما يكون في فعاليته ، وإذا كان ذلك بالزيادة أو نقصان وهناك أربعة عوامل تؤثر بشكل كبير في فعالية الرصيد النقدي منها عاملان من شأنها زيادة فاعلية الرصيد النقدي وآخران ينقصان من فاعليته .

أ – زيادة فاعلية الرصيد النقدي : هناك عاملان يؤثران في زيادة الرصيد النقدي وهما :

أ–1– تحويل العملاء لودائعهم من الحسابات الجارية إلى الودائع التي أجل :

نعرف أن البنك يحتفظ بنسبة كبيرة من الاحتياط النقدي على الودائع الجارية لأنها معرضة للسحب في أية لحظة ودون سابق إنذار بينما لا يحتفظ إلا بنسبة صغيرة من الاحتياط النقدي على الودائع لأجل

فإذا قام العملاء بتحويل ودائعهم من الحسابات الجارية إلى ودائع لأجل فإن نسبة صغيرة من الاحتياط النقدي ستنخفض على هذه الودائع وبدأ يحقق فائض في الاحتياط النقدي يمكن توظيفه في

1–صبحي تادرس قريصة ،مدحت محمود العقاد مرجع سبق ذكره ص 119

منح القروض وفي الاستخدامات الأخرى وبأ يصبح الرصيد النقدي أكثر فعالية عما كن عليه سابقا .

أ -2- تخفيض النسبة القانونية للاحتياطي النقدي :

انّ الأرصدة المودعة لدى البنك المركزي تحتوي على قسمين :

القسم الأول والأكبر يمثل احتياطي النقدي قانوني ولا يسمح للبنك التجاري أن يسحب منه أما القسم الأخر فهو احتياطي نقدي حر يودعه البنك التجاري باختياره " فعند خفض النسبة القانونية للاحتياطي النقدي يتحول جزء من الاحتياطي القانوني إلى احتياطي نقدي حر مما يزيد من حجم النقد الحر الذي يستطيع البنك استخدامه وتوظيفه وهذا من شأنه الزيادة في فاعلية الرصيد النقدي[1] .

ب – نقص فاعلية الرصيد النقدي :

هناك عاملان من شأنهما الخفض من فاعلية الرصيد النقدي و هما :

ب- تحويل العملاء لجزء من ودائعهم لأجل إلى حسابات جارية :

هذه الأخيرة نتطلب نسبة أكبر من الاحتياطي النقدي وهذا يعني تجميد البنك للمزيد من أمواله وعدم استخدامها مما يقلل من فعالية هذه الأرصدة .

ب -2 – رفع النسبة القانونية للاحتياطي النقدي :

الأمر الذي يترتب عليه تجميد جزء من الأرصدة النقدية الحرّة وهذا من شأنه التقليص الأموال المستخدمة من طرف البنك في منح الائتمان وربما تدفعه إلى استدعاء جزء من القروض الممنوحة قبل حلول تاريخ استرجاعها. [1]

المبحث الثاني : تسير السيولة .

المطلب الأول: دواعي طلب السيولة في البنك التجاري :

إن عامل السيولة وثيق الصلة بعنصر الثقة في المصرف التجاري والتي تعتبر أساسي وجوده ، حيث أن قدره البنك على الوفاء بالتزاماته أمر يتوقف على مدى مقدرته على تحويل الأصول إلى نقود سائلة بسرعة وبدون خسارة في قيمته إذ يجب على البنك مراعاة عاملي السيولة والربحية ، ومن أجل التوفيق بينهما يفرض عليه الاحتفاظ بجزء من موارده بصورة نقدية سائلة لمواجهة اعتبارات السيولة و الجزء الباقي يوظفه في استثمارات مختلفة للحصول على الربحية .

01- تحديد دواعي طلب السيولة : يشكل طلب السيولة لدى أي بنك تجاري سببين رئيسيين :

[1] –صبحي تادرس قريصة ،مدحت محمود العقاد مرجع سابق الذكر ص ،ص:122-121

[1] – سليمان أحمد الوزي د مهدي حياز وليف و مدحت إبراهيم الغراوي،إدارة البنوك دار الطباعة والنشر والتوزيع ،الأردن 1997،ص 155

- الأول ويتعلق بطلبات السحب من قبل المودعين به .
- والثاني يتعلق بطلبات الائتمان من قبل مودعه ، والبنك التجاري الغير قادر على الاستجابة لطلبات عملائه على السحب من الودائع أو الطلب على القروض يعتبر في موقف تنافسي ضعيف يعرضه لهزات في موقفه المالي نتيجة فقدان الثقة فيه ، لدى فيجب على أي بنك أن يكون دائما في استعداد لمواجهة هذا النوع من الطلبات

أ – الطلب على الائتمان أو الطلب على القروض :

إن البنك التجاري ليس مجبرا على الاحتفاظ لديه بمقدار من السيولة يعادل في حجته مقادير المطلوبة أو المتوقعة ،باعتبار أن لديه سبل كثيرة يمكن اعتبارها لتوفير حجم من السيولة لذلك ، بالإضافة إلى قدرته على توليد الأموال لتمويل هذه القروض ، فإذا افترضنا أن البنك يواجه طلبا على قروض بما يعادل 1.000.000 دج فهذا يعني في الواقع أنه يحتاج سيولة تفوق في حجمها مقدار هذه القروض على اعتبار أن تمويلها يكون من أموال الودائع ، وأن هذه الأخيرة تخضع لنسبة الاحتياطي القانوني المفروض من قبل البنك المركزي ، ولنفرض أن هذه الأخيرة تخضع لنسبة الاحتياطي القانوني المفروض من قبل البنك المركزي ، ولنفرض أن هذه النسبة تساوي 20 % في هذه الحالة فان حجم الودائع المطلوبة تحسب بالصيغة التالية :

حجم الودائع المطلوبة لتمويل القروض = مقدار القرض /1– نسبة الاحتياط الإجباري

= 1000000 / 1 – 0.2 دج

= 1250000 دج

ب – السحب على الودائع :

تحتاج البنوك التجارية إلى حجم من السيولة الحاضرة لمواجهة طلبات المودعين للسحب من ودائعهم ،لذلك على أن يحدد بدقة احتياجاته من وسائل التنبؤ المختلفة وفي هذا الإطار يكون البنك أمام نوعين من الاحتياجات موسمية الاعتيادية يصعب حصرها بدقة ، لذلك على البنك الاحتفاظ بأرصدة سائلة لمواجهتها ، وأن عدم احتفاظه بهذا القدر من السيولة ، يعرض البنك إلى حتمية الاقتراض بأسعار فائدة عالية أو بيع أوراق مالية لديه بأسعار متدنية على حساب الربحية ، حيث تستخدم البنوك التجارية في تحديد احتياجاتها من السيولة مدخلين أساسيين :

أ – مدخل هيكل الودائع :

يركز هذا المدخل كمؤشر على درجة قابلية الودائع للسحب حيث يمكن تصنيفها في هذا الصدد الى :

*** ودائع سرعة الطلب :**

وهي النوع الذي يكون على درجة عالية من السحب وتتطلب مستوى أعلى من السيولة لأنها قد تسحب بالكامل .

*** الودائع المستقرة :**

وهي النوع الذي يستطيع البنك حساب معدل السحب عليها و ليست متقلبة كثيرا .

ب – مدخل التدفقات النقدية :

يعتبر هذا المدخل أكثر شمولية ، حيث يأخذ في الحساب كل من الطلب على القروض والسحب على الودائع ، إذا أن التغير فيهما يمكن حسابه بدقة ، ويكون ذلك بمقارنة التدفقات النقدية الداخلية في شكل ودائع مع طلبات الائتمان لتحديد حاجته من السيولة

02- تكلفة الأموال لدى البنوك التجارية :

تمارس البنوك التجارية نشاطاتها من منطلق كونها مؤسسات رأسمالية تهدف في النهاية إلى تحقيق الربح وتعظيمه ، عن طريق إدارة ما تتوفر عليه من أموال بكفاءة وفاعلية انطلاقا من مبدأ أساسي هو المقارنة الدائمة بين تكلفة الأموال والفائدة المنتظرة منها ،ومادامت مصادر الأموال الرئيسية بالنسبة لأي بنك تجاري يطغى عليها طابع الودائع إلى جانب المصادر الأخرى لرأس المال أو النقود في السوق النقد ، فلن البنك يستخدم العديد من الوسائل والتقنيات في حساب تكلفة الأموال شأنه في ذلك شأن المؤسسات الاقتصادية التي لطالما أعطت أهمية بالغة لما قياس تلك التكلفة لتمكين الدارة المالية فيه من اتخاذ القرارات الصحيحة بشأن تكلفة وتستخدم في هذا المجال طرق عدة نذكر منها :

أ –طريقة متوسط التكلفة الفعلية للأموال :

وهي أكثر الطرق شيوعا واستخداما في حساب تكلفة الأموال لدى البنوك ، تركز على تكلفة الأموال التي استخدمها البنك في الفترة الماضية ، والأخذ بعين الاعتبار معدلات الفائدة التي استخدمها البنك في الفترة الماضية ، والأخذ بعين الاعتبار معدلات الفائدة التي استخدمها البنك في الفترة الماضية ، والأخذ بعين الاعتبار معدلات الفائدة التي سبق دفعها لكل صنف من تلك الأموال ، وتحسب هذه الطريقة عن طريق حاصل ضرب معدلات الفائدة المدفوعة عن كل مصدر في كمية الأموال من كل مصدر مقسوم على إجمالي مصادر الأموال .

$$\text{متوسط التكلفة الفعلية للأموال} = \frac{\text{مجموع الفائدة المدفوعة عن مصادر الأموال}}{\text{إجمالي مصادر الأموال}} * 100$$

حيث أن مجموع الفائدة المدفوعة عن مصادر التمويل = ف1 .ف2.م2 .....ف ن م ن

م : مصدر الأموال ، ف : الفائدة عن كل مصدر .

وتعتبر النسبة المتحصل عليها عن مدلول واحد ، هو أن البنك يتوجب عليه تحقيق المستوى تمثل ربح ، وأي انخفاض عنها يمثل خسارة للبنك تصدر التكاليف الأخرى كأجور الموظفين أقساط التأمين المدفوعة عن هذه الأموال .

ب–طريقة التكلفة الحدية للأموال :

تحسب تكلفة الأموال وفق هذه الطريقة بالاعتماد على البيانات التاريخية للبنك انطلاقا من معدلات التكاليف المدفوعة عن مصادر الأموال والفوائد المحققة عنها وتركز هذه الطريقة على ما يسمى بالتكلفة الحدية لمصادر الأموال أي ما أضافه مصدر مالي جديد مهما كان نوعه إلى تكلفة الأموال

التكلفة الحدية الأموال المفترضة = إجمالي الفائدة +التكاليف غير الفائدة للمصادر الجديدة * 100

مبلغ القرض

وهذا يعني أن البنك لا يمتده استخدام تلك الأموال إلا إذا كان متأكد تماما من أن العائد الأدنى المتولد استثمارها لا يقل هذه النسبة وعليه يجب على البنك حساب معدل العائد المطلوب على مبلغ القرض المراد منحه لضمان تغطيته تكلفة الأموال .

إن استخدام الفريقين السابقتين يكون بحسب الغرض من استخدامها ، فإذا كان الصدف حساب تكلفة الأموال المتحصل عليها في الماضي يمكن للبنك استخدام الفرقة الأولى ، أما إذا كان الهدف حساب تكلفة الأموال المراد جلبها فيمكن الاعتماد على الطريقة الثانية .

إلى جانب التكاليف التي يتحملها البنك في اختيار مصادر تمويله ، يتحمل في ذاك مخاطر تختلف درجتها باختلاف المصادر نفسه اختلاف الظروف المحيطة بالبنك لا سيما تلك المتعلقة بسوق النقد ففي كثير من الحالات يصادف البنك توفر مصادر تمويل مهمة بتكلفة منخفضة لكن بمخاطرة مرتفعة نسبيا ، والعكس في ذلك تتوفر له في هذا الإطار المفاصلة بين الوضعيتين[1] .

المطلب الثاني : نظريات إدارة السيولة :

من خلال ميزانية البنك التجاري نجد أن موارده واستخداماته متنوعة حيث أنه من الأفضل أن تكون المحفظة المالية متنوعة أي احتوائها على أصول تتفاوت درجة سيولتها الى درجة ربحيتها غير أن هذا التنوع كثيرا ما يثير التساؤل حول سلامة المركز المالي للبنك .

فعندما يقوم بشراء أصول شديدة التقلب في قيمتها أو يتمادى في منح الائتمان دون أن يحصل على ضمانات كافية قد يصل إلى الحد الذي يعجز فيه على الوفاء بتعهداته وبالتالي اهتزاز ثقة المودعين فيه من جهة وإشهار إفلاسه من جهة أخرى ، إذا لم يلقى المساندة من باقي البنوك والبنك المركزي .

ولحل هذه النتيجة المؤسفة وجدت عدة نظريات فيها تتعلق بإدارة السيولة في المصارف لتفادي نقصها وتجنب وجود الفائض منها مما يؤثر على ربحية البنك ومن أهم هذه النظريات :

[1]- ميلود جمعة الحاسبة ، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، بنغازي 1995 ..ص17

نظرية القرض التجاري ، نظرية إمكانية التحول نظرية الدخل المتوقع وأخيرا نظرية إدارة الخصوم[2].

1) – نظرية القرض التجاري .

نشأت هذه المدرسة من خلال ممارسات المصارف الانكليزية حيث يقول مؤيدوها بأن سيولة المصرف جيدة إذا ما استثمر أمواله في قروض قصيرة الأجل بما يتناسب مع طبيعة الودائع لديه والتي تتكون في أغلبها من ودائع جارية ا أن العيب في هذه النظرية هو فشلها في سد حاجة التنمية الاقتصادية والتي تمتد لمدة زمنية طويلة ، كما أنها لم تأخذ بعين الاعتبار الثابت النسبي للودائع بمختلف أنواعها ، حيث أن الودائع الجارية لا يتم سحبها في وقت واحد بل أن عملية الإيداع والسحب لهذا النوع من الودائع يكون بصورة مستمرة ، أما الودائع الثابتة فان تواريخ استحقاقها معروفة ولا يحق لصاحبها السحب منها إلا عند حلول أجال استحقاقها هذا إلى جانب نمو السوق المالية أصبح من السهل تحويل الأوراق المالية إلى نقد سائل وبدون خسارة في القيمة ، ومن بدأ التحرر من القواعد التي تقضي بها نظرية القرض التجاري خسارة في القيمة ، ومن تم بدأ التحرر من القواعد التي تقضي بها نظرية القرض التجاري [1] .

2) نظرية إمكانية التحول :

وتشير إلى أن المصارف التجارية تعمل على أساس تدعيم الاحتياطات الأولية بموجودات قابلة التحول إلى موجودات أخرى أكثر سيولة أي قابلة لتحول إلى نقد عند الحاجة إلى الأموال ، حيث تعتبر هذه النظرية أن الأساس في امتلاك المصرف التجاري الاحتياطات الثانوية .

وتتميز هذه الموجودات بقابليتها للبيع أي إمكانية تحويلها إلى نقد سائل بفترة وجيزة وبدون خسارة[2].

3) نظرية الدخل المتوقع :

تستند هذه النظرية إلى توظيف أموال المصرف أو المنشأة المالية بشكل عام في مختلف الأنشطة المالية والمصرفية و لآماد مختلفة ، ولذلك فان كل ما تعتمد عليه هذه النظرية هو الدخل المتحقق للمنشأة المقترضة أي قدرتها غلى توليد مجرى النقد أي حجم الأموال الداخلية لهذه المنشأة التي ستمنحها القدرة على تسديد أقساط القرض في مواعيد الاستحقاق وهذه النظرية تساهم في زيادة حجم الأرباح المتحققة للمصرف وذلك لأنها تستخدم كل الأموال المتاحة باستثناء الاحتياطات القانونية في أنشطة استثمارية مختلفة .

4) نظرية إدارة الخصوم :

---

[2] - رضا صاحب أبو محمد أل علي <<إدارة المصارف مدخل كمي معاصر>> دار الفكر .عمان. 2002.ص193

[1] - محمود يونس عبد المنعم مبارك .مرجع يبق ذكره ص: 257

[2] ـــ فلاح حسن عداي الحسيني مؤيد عبد الرحمان عبد الله الدوري . إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر ،ط4. وائل للنشر والتوزيع عمان ،الأردن،2008،ص99

هي أحدث النظريات ، وتختلف عن النظريات الثلاثة الأولى في هذه الأخيرة ركزت اهتمامها على جانب الأصول أو العمليات ، وهي تتعلق بإدارة السيولة في البنك التجاري ، وتقتضي هذه النظرية بأن السيولة لا تتوقف فقط على فترة استحقاق القروض أو على إمكانية البنك الحصول على موارد مالية من مصادر خارجية مثل إصدار السندات . فأساس هذه النظرية هو كون مفردات الخصوم <كالودائع . رأسمال .الأرباح المحتجزة >> تمثل في الواقع مصادر الأموال التي يستخدمها البنك في تمويل استثماراته ، أي في تمويل الأصول ، وتهدف إدارة الخصوم إلى تحقيق الزيادة في موارد البنك تمكنه من الاستجابة إلى المزيد من طلبات الاقتراض [1].

إذن كانت هذه أهم النظريات التي تفسر نشاط البنك التجاري ، وسلوكه في المحيط الاقتصادي بصفة عامة غي هذا السلوك أي اختيار طريقة معينة في توظيف موارده وحجمها / كذا للأوضاع الاقتصادية والسياسات النقدية في البلاد[2].

المطلب الثالث : تقويم كفاية السيولة :

01 – معايير السيولة ،نسب أو مؤشرات السيولة :

هناك عدة معدلات هامة يسترشد بها البنك التجاري في التعرف غلى حالة السيولة عنده ، ويتبين ما إذا كانت ملائمة أو غير ذلك ، يعمل على تعديلها بما يحقق له الكفاءة في نشاطه[1].

ومن أبرز المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم إدارة السيولة هي :

أ – نسبة الاحتياط القانوني :

تحتفظ البنوك التجارية بأرصدة لدى البنك المركزي وبدون فوائد بنسبة معينة معا لديها من ودائع[2].

حيث أنه إذا تجاوز العجز 5% مما يجب أن يكون غليه الرصيد ، وإذا استمر هذا العجز مدة تتجاوز الشهر ، جاز لمجلس إدارة البنك المركزي عدم إعطاء أي قروض للبنك لتجاري حتى يتم استفاء النقص[3].

ويتم حساب هذه النسبة وفق للمعادلة التالية :

$$\text{نسبة الاحتياط القانوني} = \frac{\text{رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي}}{\text{إجمالي الودائع + التزامات أخرى}}$$

ويشمل مقام النسبة البنود التالية التي تضاف إلى جمالي الودائع .

---

[1] - عمر كمال، إدارة السيولة في البنوك التجارية،عمان الأردن ط1986،ص: 20

[2] - خليل محمد حسن الشماع ،إدارة المصارف،ط3،مطبعة الزهراء،بغداد ،1975،ص: 153

[1] –محمد سعيد أنور سلطان،مرجع سبق ذكره،ص:160

[2] - ضياء مجيد الموسوي،مرجع سبق ذكره ،ص :145

[3] -حنفي عبد الغفار،عبد السلام أبو قحف،مرجع سبق ذكره،ص:98

نسبة الاحتياط القانوني = الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي

إجمالي الودائع +شيكات و حوالات دورية مستحقة +

الدفع +الأرصدة المستحقة للبنوك + مبالغ مفترضة من البنك المركزي

ب- نسبة الرصيد النقدي :

تقيس هذه النسبة قدرة البنك على مواجهة التزاماته الجارية ، أي مدى قدرة الاحتياطات الأولوية والثانوية وهي الموارد النقدية و الشبه النقدية على الوفاء بالتزامات المصرف المالية خلال كل الظروف

يمكن التعبير عن هذا المؤشر بالصيغة التالية

نسبة السيولة القانونية = الاحتياطات الأولية + الاحتياطات الثانوية

مجموع الودائع لدى البنك

ج) نسبة السيولة العامة :

تعني السيولة العامة قدرة البنك التجاري على تحصيل القرض والسلفيات لدى العمل .. وفقا لتواريخ استحقاقها دون خسارة في القيمة .

لذلك يتعين على البنك دراسة وتحليل موقف العملاء ، واستبعاد من يتضح عدم قدرته على سداد القرض من نسبة السيولة العامة ،ومراقبة عمليات السحب الإيداع لتعرف على أسلوب استخدام القرض وإمكانية السداد[1].

ويعتبر هذا المعيار أكر المعايير دلالة على سيولة البنك التجاري ، وتحسب نسبة السيولة وفقا للمعادلة التالية[2]:

نسبة السيولة العامة = رصيد لدى البنك المركزي +نقدية في الخزينة +أصول غير نقدية شديدة السيولة

إجمالي الودائع +التزامات أخرى

02 -نسبة توظيف الأموال :

[1] - لعرابة مولود،مرجع سبق ذكره ص 77

[2] - ضياء مجدي الموسوي ،مرجع سبق دكره ص 297

نعلم أن استثمار الأموال المتاحة أفضل من تركها مجمدة في الخزينة ويعد التوظيف في القروض أفضل استثمار وسنقوم بحساب بعض النسب للحكم على مدى توظيف البنك لموارده

أ- معدل توظيف الموارد المتاحة :

نعكس لنا هذه النسبة مدى استغلال البنك لموارده المالية في منح القروض والاستثمار في الأوراق المالية كلما كانت هذه النسبة أكبر من 50% كلما دل ذلك على الاستغلال الأمثل لهذه الموارد .

معدل توظيف الموارد المتاحة = القروض + الأوراق المالية 298

الودائع + حقوق الملكية + القروض

ب – نسبة القروض إلى مجموع الودائع :

تقيس هذه النسبة مدى توظيف الودائع في منح القروض فكلما ارتفع معدل توظيف الودائع كلما كان لذلك أثار ايجابية على ربحية البنك وتحسب النسبة من .

نسبة القروض إلى الودائع = القروض
الودائع

03 – نسبة الربحية :

من المعروف لدى الجميع أن هدف البنك التجاري وهي تعظيم الرابح لدى هناك نسب يقوم البنك بحسابها من أجل تقييم العائد المتحصل عليه من جراء توظيف موارده ومن بين هذه النسب :

1– نسبة الفوائد المكتبية إلى الفوائد المستحقة : وتشير هذه النسبة إلى عدد مرات تغطية الفوائد المكتسبة للفوائد المستحقة ، أنها تقيس مدى قدرة البنك على الوفاء بالفوائد المستحقة عليه من العائد الذي يحققه على استثماراته[1] .

نسبة الفوائد المكتسبة إلى الفوائد المستحقة = الفوائد المكتسبة

الفوائد المستحقة

المبحث الثالث : إجراءات التعامل مع الفائض أو العجز النقدي

تقوم إدارة السيولة أساسا على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ، ولما كان المستقبل غير معروف على وجه اليقين فان عملية التنبؤ

لا يمكن إن تسفر عن نتائج دقيقة مائة بالمائة فالتدفقات النقدية قد تزيد أو تقل عن التدفقات التي أسفرت عنها عملية التنبؤ مما قد يترتب عدم كفاية التدفقات النقدية الداخلية المتوقعة لتغطية التدفقات النقدية الخارجية المتوقعة يقتضي الأمر ضرورة إيجاد مصادر أخرى للأموال يمكن الاعتماد عليها لتمويل العجز ، كما يقتضي أيضا إيجاد مجالات أخرى لاستخدام النقدية الفائضة إذا ما كانت التدفقات الخارجية، ويطلق على المصادر و الاستخدامات الأخرى والاستخدامات المكملة.

المطلب الأول: إجراءات التعامل مع العجز النقدي

وتختلف إجراءات التعامل مع العجز وفقا لطبيعة الموقف فقد يكون العجز مؤقت أو دائم.

1– معالجة العجز المؤقت (قصير الأجل) .قد يتعرض البنك التجاري لعجز مؤقت للرصيد النقدي وهدا لعدة أسباب:

كالتأخير وتحصيل بعض الشيكات لبطء غير طبعي أو مسحوبات غير متوقعة من كبار المودعين وهنا يلجا إلى:

أ– السحب من الرصيد لدى البنك المركزي:

عند حدوث عجز مؤقت للنقدية يمكن للبنك مواجهته وذلك بقيامه بسحب النسبة الفعلية للاحتياطي عن النسبة القانونية لفترة مؤقتة على أن لايقل متوسط نسبة الاحتياطي الفعلي خلال الفترة عن النسبة القانونية[1].

[1] - منير إبراهيم هندي،مرجع سبق ذكره،ص 430

ب- الاقتراض من البنوك الأخرى:

في حالة العجز النقدي المؤقت الذي يستمر لساعات بإمكان البنك أن يرسل طلب النقدية من:

البنوك المجاورة وعادة ما تكون هذه القروض بدون فوائد على اعتبار هذا نوع من التعاون،وإذا كان الاقتراض لغرض تغطية عجز في الاحتياطي القانوني فأن العملية تتم بواسطة البنك المركزي الذي يقوم بخصم قيمة القرض من حساب البنك المقرض ويضيفه إلى حساب البنك المقترض الذي يعاني من عجز وعادة ما تتم العملية لليلة واحدة [2].

ج- الاقتراض من البنك المركزي:

يمكن للبنك التجاري الاقتراض من البنك المركزي لمواجهة عجز الاحتياطي القانوني وعادة مالا تزيد هذه القروض عن ثلاثين يوما وقد يأخذ الاقتراض عدة صور من بينها إعادة خصم الأوراق التجارية التي خصمها العملاء[3]،أو الاقتراض بضمان الأوراق المالية.

د-بيع الأوراق المالية:

عادة ما يحتفظ البنك التجاري بالأوراق المالية القصيرة الأجل بدافع الحيطة وهو ما يطلق عليه اسم الاحتياطي القانوني،فعندما يواجه البنك عجز مؤقت فانه يلجأ لبيع جزء من هذه الأوراق واستعمال حصيلتها في تغطية هذا العجز.

ه- الاقتراض بمقتضى اتفاقية إعادة الشراء:

هي وسيلة أخرى تلجأ إليها البنوك التجارية لمواجهة العجز المؤقت،ويمكن تعريف اتفاقية إعادة الشراء بأنها اصطلاح يستخدم في السوق المالي بما يعني الحصول على الأموال عن طريق بيع الأوراق المالية مع اتفاقية في نفس الوقت من قبل البائع يتعهد فيها بإعادة شراء هذه الأوراق بعد فترة محددة غالبا ما تكون لليلة واحدة وبسعر أعلى من سعر البيع ،حيث يتم التسليم وإعادة التسليم الفعلي عند عملية البيع وعملية إعادة الشراء.

2-معالجة العجز الدائم:

ومن بين الإجراءات التي يلجا إليها البنك التجاري لمعالجة العجز الدائم هي:

ا-الاقتراض من البنك المركزي:

تستطيع البنوك التجارية الحصول على قروض من البنك المركزي لتغطية الاحتياجات الموسمية وقد تصل فترة الاقتراض إلى ثلاثة أو أربعة أشهر وربما أكثر و غالبا ما يضع البنك شروط لهذا النوع من القروض بان يضع حد أقصى لها، وان يقوم البنك التجاري بتقديم ميزانية متوقعة توضح تلك الاحتياجات.

---

[1] - إبراهيم منير هندي ، مرجع سبق ذكره ،ص: 373، 374

[2] -أحمد صلاح عطية،مرجع سبق ذكره،ص :88

[3] -نفس المرجع ،ص:97

ب ــ تخفيض حجم الاستثمار في القروض:

يقصد بذالك القيام بمواجهة العجز طويل الأجل عن طريق تصفية محفظة القروض و ذلك ببيع جزء منها لطرف آخر (شركة قابضة ، بنك ....الخ) إلا أن هذا الإجراء قد يعرض البنك لخسائر رأس مالية ، اذ أن القروض ستباع بقيمة أقل من القيمة المبنية في العقد الأصلي.

ج ــ بيع الأوراق المالية :

قد يلجأ البنك إلى تصفية جزء من محفظة الأوراق المالية من أجل مواجهة العجز و هو إجراء غير مرغوب فيه لثلاث أسباب :

ــ قد يتعرض البنك لخسائر رأس مالية كبيرة

ــ ارتفاع تكلفة بيع الأوراق المالية و هو إجراء لا يناسب البنوك الصغيرة.

ــ و أخيرا فان الجزء من هذه الأوراق يمثل رهونا لودائع حكومية يصعب التصرف بها[1] .

د ــ زيادة رأس المال و الاقتراض:

يمكن للبنك زيادة رأس ماله و ذلك بإصدار أسهم جديدة تكون قيمتها كافية لتغطية العجز الدائم ، كما يمكن له اللجوء إلى الاقتراض من أطراف متعددة كشركات التأمين ، البنوك المحلية و حتى الخارجية إلا أن إجراءات الاقتراض أو زيادة رأس المال تأخذ وقتا طويلا من أجل إتمامها في الوقت الذي قد تكون فيه الحاجة إلى الأموال ملحة .

المطلب الثاني: إجراءات التعامل مع الفائض النقدي:

يجب على كل بنك يسعى إلى تحقيق أقصى ربحية أن يستثمر كل وحدة نقدية لحوزته وأن يتجنب بقاء جزء من موارده في صورة نقدية عاطلة لا يتولد عنها أي عائد ، خاصة وأن هذه الموارد حصل عليها من مصادر مختلفة ويدفع عنها أرباح وفوائد وعند حدوث فائض نقدي يتخذ البنك إجراءات لمعالجته.

1-معالجة الفائض المؤقت(قصير الأجل):

قد يعرف البنك التجاري فائض مؤقت في النقدية لعدة أسباب ،كأن يقوم أحد كبار المودعين بإيداع رصيد كبير في حسابه تمهيدا لإنشاء مشروع ما وهنا يستغل البنك الموقف ل :

أ-الإضافة إلى الرصيد لدى البنك المركزي :

عند حدوث فائض نقدي فان البنك بإمكانه إضافة ذلك الفائض إلى رصيده لدى البنك المركزي وهذا إما من أجل تعويض نقص في الاحتياطي القانوني الإلزامي عن فترة سابقة أو تحسبا لعجز نقدي مرتقب في فترة لاحقة أو من أجل استخدامه في منح قروض للبنوك التي تعاني من النقص في

[1] - منير إبراهيم هندي ،مرجع سبق ذكره ،ص ص ص:375,376,377

الاحتياطي، وهنا نشير إلى أن البنك المركزي لا يدفع فوائد على رصيد البنك التجاري لديه مهما بلغت قيمتها.

ب-إقراض البنوك الأخرى:

يستطيع البنك الذي يتوفر على فائض نقدي إن يقوم بإقراضه لبنوك أخرى تعاني من عجز في الاحتياطي القانوني و بالطبع يملك البنك قدر كبير من السيطرة على هذه القروض لأن تاريخ استحقاقها قصير للغاية عادة لا يتعدى ليلة واحدة ،والفائدة على هذا القرض تتحدد وفقا لقانون العرض والطلب.

ج-شراء الأوراق المالية :

عندما يحقق البنك فائض نقدي قصير الأجل فانه يقوم باستخدامه في اقتناء أوراق مالية يكون تاريخ استحقاقها قصير الأجل وعائدها مضمون ويمكن تحويلها بسهولة إلى نقد جاهز بدون خسارة في القيمة.

2-معالجة الفائض الدائم:

يتم معالجة الفائض في هذه الحالة بإحدى الطرق التالية:

ا-منح قروض طويلة الأجل:

بإمكان البنك التجاري أن يقوم بمنح الفائض النقدي الذي بحوزته لعملائه في شكل قروض طويلة الأجل،الأمر الذي يؤدي إلى زيادة إيراداته من الاستثمار في القروض حيث أنه كلما زادت مدة القرض زاد الخطر وزاد العائد ورائه.

ب ــ زيادة رأس المال :

إن إقبال البنك على زيادة رأس ماله له مدلول كبير بالنسبة للغير فهو يعني زيادة هامش الضمان فيه ، كما يعني أيضا المزيد من الثقة والأمان للمودعين و هذا من شأنه تشجيع الجمهور على إيداع أموالهم به و بالتالي زيادة موارد البنك الخارجية .

في بعض الأحيان ترغم الظروف الاقتصادية البنوك على الاحتفاظ بفائض من السيولة ، ففي أوقات الكساد الاقتصادي يعرض معظم العملاء عن الاقتراض من البنوك لتشاؤمهم من مستقبل الأحوال الاقتصادية ، كما أن رجال البنوك أنفسهم تزداد حيطتهم فيفضلون الاحتفاظ بجزء كبير من أموالهم خاملا بدلا من إقراضها أو استثمارها في نواحي قد تذهب بجزء كبير من قيمتها[1] .

[1] -صبحي تادريس قريصة،مدحت محمود العقاد،مرجع سبق ذكره ،ص:111

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى مختلف المفاهيم التي تتعلق بالسيولة وطرق تخطيطها وتسييرها في البنوك التجارية ففي المبحث الأول قمنا بعرض مصادر التدفقات النقدية وكيفية التنبؤ بها بالإضافة إلى العوامل للتي تؤثر على نسبة الرصيد النقدي وفاعليته في البنك.

أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى دواعي الطلب على السيولة ونظريات السيولة النقدية وأخيرا كيفية تقويم كفاية السيولة.

وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى إجراءات التعامل مع العجز أو الفائض النقدي.

الفصل الثالث :

دراسة ميدانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكالة ميلة 834

تمهيـــــــد

بعدما تحدثنا في الجزء النظري عن ماهية الجودة وجودة الخدمات البنكية وأساليب تحسينها ارتأينا أن يكون موضوع دراسة الحالة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، وبالتحديد وكالة ميلة (834) وسنتحدث بداية هذا الفصل عن بعض العموميات الريفية ، حول بنك الفلاحة والتنمية الريفيـــــة BADRثم نشير إلى وكالة ميلة من حيث نشأتها وهيكلها التنظيمي ، والمهام المنوطة لها ونتطرق إلى عمليات التحسين الجديدة التي أدخلتها على الجهاز البنكي وأساليب التعامل الجدي

المبحث الأول : بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أقدم البنوك التجارية الجزائرية وأكبرها وسيتم من خلال هذا المبحث التطرق إليه من خلال نشأته وتطوره وهيكله التنظيمي فضلا عن تتبع تطور مزيج خدماته وكذا التكنولوجيا المدخلة عليه.

المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

1- نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

أنشأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة ، حيث ترتب عن إعادة هيكلة البنك الوطني ميلاد بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وفقا للمرسوم 82-106 المؤرخ في 17 جمادى الأولى 1402 هجري الموافق ل13 مارس 1982 ، وذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقيته ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية والمحافظة على التوازن الجهوي.

وفي هذا الإطار قام بنك الفلاحة والتنمية لريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الاشتراكي، مزارع الدولة والتعاونيات الفلاحية ،المستفيدون الفرديون من الثروة الزراعية مزارع القطاع الخاص، تعاونيات الخدمات وكذلك الدواوين الفلاحية، والمؤسسات الفلاحية الصناعية إلى جانب قطاع الصيد البحري.

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 2.220.000.000 دج، مقسما إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000دج للسهم الواحد ليرتفع في نهاية سنة 1999 إلى 3.330.000.000 دج موزعا على 33000 للسهم مكتتبة كلها من طرف الدولة.

و لكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 1990/04/14 الذي منح استقلالية أكبر، وألغي من خلاله نظام التخصص أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية الأخرى، والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عملية الادخار، وكذا المساهمة في عملية التنمية حتى أصبح يحتل موقعا متميزا ضمن الجهاز البنكي الجزائري لا سيما وأنه الأكثر انتشارا عبر التراب الوطني بما يفوق 300 وكالة مؤطرة بم يزيد عن 7000 موظف في مختلف الاختصاصات بل وعلى المستوى الإقليمي والعالمي، حيث تم تصنيف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وفقا لإحدى الدراسات الصادرة عن هيئة Bankers Almanach لسنة 2001 على انه:

- أول بنك على المستوى الوطني.
- ثاني بنك على المستوى المغربي.
- المرتبة الرابعة عشر عربيا من بين 255 بنك.
- المرتبة الثالثة عشر إفريقيا

– المرتبة 668 عالميا من بين 4100 بنكا مصنف من قبل هذه الهيئة .

2– تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

شهد بنك الفلاحة والتنمية الريفية أثناء تطوره في السوق البنكي الجزائري ثلاث مراحل هي:

ا* مرحلة 1982–1990:

انصب اهتمام البنك خلال السنوات الأولى من تأسيسه على تحسين موقعه في السوق البنكي ومحاولة فرض وجوده ضمن القطاع الريفي والعمل على ترقيته، من خلال تكثيف الوكالات البنكية في المناطق ذات الطابع الفلاحي، حيث ومع مرور الزمن اكتسب البنك سمعة طيبة وتجربة كبيرة في مجال تمويل القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية، إلى جانب الصناعة الميكانيكو فلاحيه هذا التخصص في مجال التمويل فرضته آلية الاقتصاد المخطط التي تقتضي تخصص كل بنك في تمويل قطاعات محددة.

ب* مرحلة 1991–1999

بموجب صدور قانون النقد والقرض 10/90 الذي الغي من خلاله نظام التخصص القطاعي للبنوك المطبق من قبل في إطار الاقتصاد الموجه، توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة (PME/PMI) مع بقائه الشريك الأول في تدعيم وتمويل قطاع الفلاحي.

أما على الصعيد التقني فقد شهدت هذه المرحلة إدخال وتعميم استخدام تكنولوجيا الإعلام الآلي عبر مختلف وكالات البنك، والتي كانت تصب في هدف تطوير نشاط البنك للإشارة فقد تميزت هذه المرحلة بـــ:

– 1991: الانخراط في نظام SWIFT للتحويل الآلي للأموال وتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الدولية (التجارة الخارجية).

– 1992 : اعتماد نظام SYBU(SYSTEM BANCOIRE UNIVERSEL) ومختلف لواحقه بهدف تسريع أداء مختلف العمليات البنكية (تسيير القروض، تسيير عمليات الصندوق،تسيير الودائع، الفحص عن بعد لحسابات العملاء)، كما تم في نفس السنة اعتماد نظام محاسبي جديد على المستوى كل الوكالات BADR إلى جانب تعميم استخدام تقنيات الإعلام الآلي في كافة عمليات التجارة الخارجية والتي أصبحت معالجتها لا تتجاوز أكثر من 24 ساعة .

–1993: استكمال تغطية كل وكالات البنك المنتشرة بتقنية الإعلام الآلي .

–1994 : طرح خدمة جديدة خاصة بالبنك تتمثل في بطاقة السحب والدفع BADR .

–1996 :إدخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات البنكية في وقت حقيقي .

–1998 : بداية العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك
(CARTE DE RETRAIT INTERBANCIARE)

ج*مرحلة 2000-2006:

تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية الأخرى في تدعيم الاستثمارات المنتجة، وكذا التوجه إلى نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودفعها للمساهمة في ترقية التجارة الخارجية وفقا لتوجهات اقتصاد السوق، ودعم برنامج الإنعاش الاقتصادي.

وفي إطار التكيف مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة التي تعرفها البلاد واستجابة الاحتياجات وتطلعات العملاء قام بنك بدر بتسطير برنامج خماسي يتمحور أساسا حول عصرنة البنك وتحسين أدائه ،تطوير منتجاته وخدماته، وإحداث تطهير على الصعيدين المحاسبي والمالي، هذا ولا يزال هذا البرنامج الطموح يحقق نتائج جد مهمة إلى يومنا، هذا ابرز ما يميزها:

-2000 : القيام بتشخيص عام لنقاط قوة وضعف البنك، مع وضع مخطط ترقوي لبلوغ البنك المعايير العالمية في مجال العمل البنكي، كما قام البنك في نفس السنة باستكمال تعميم نظام sybu لربط بين الوكالات التابعة له وتدعيمها بتقنيات جديدة تعمل على إدارة العمليات المصرفية بسرعة قياسية.

-2001 : سعيا منه لإعادة تقييم موارده وإمكانياته قام بنك البدر بإجراء عملية تطهير محاسبة ومالية شملت جميع حقوقه المشكوك في تحصيلها، بغية تحديد مركزه المالي والوقوف على المشاكل المتعلقة بالسيولة وغيرها.

كما تم إعادة النظر في المدة اللازمة لمختلف العمليات البنكية تجاه العملاء، وتم التخفيف في مختلف الإجراءات الإدارية والتقنية، حيث أصبحت طلبات القروض الاستثمارية مثلا تعالج في فترة أقصاها شهران، مرورا بمختلف المصالح المختصة (الوكالة، المجمع الجهوي،المديرية العامة).

إضافة إلى ذلك قام البنك في نفس السنة بتجسيد مفهوم بنك الجلوس (LA BANQUE ASSISE) والخدمات الشخصية LE SERVICES PERSONNALISES في بعض الوكالات الرائدة (وكالتي عميروش والشراقة) إلى جانب اعتماد مخطط محاسبي جديد على المستوى المركزي.

-2004 : تعتبر هذه السنة سنة السبق بالنسبة للبنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي عرف إدخال تقنية جديدة ساهمت في تسهيل العديد من العمليات البنكية، فبعد أن كان وقت تحصيل شيكات البنك يستغرق مدة قد تصل إلى15 يوما أصبع بإمكان العملاء تحصيل شيكاتهم في وقت وجيز بفضل تقنية "نقل الصك عبر الصورة "TRAITEMENT DES CHEQUES PAR SCANERISATION وهو ما يعتبر انجاز غير مسبوق في مجال العمل البنكي الجزائري، وفي نفس السنة كذلك شرع مسؤولوا البنك في نشر الشبابيك الآلية للأوراق النقدية GUICHET AUTOMATIQUE DES BILLETS المرتبطة ببطاقات الدفع تحت إشراف مؤسسة SATIM خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالمية كما تم

إطلاق موقع خاص بالبنك على شبكة الانترنت بتاريخ 2004/09/07، ومن خلاله خدمة الاطلاع على الرصيد عبر الشبكة(E-BANKINK).

-2005: شهد شهر سبتمبر من هذه السنة أول تجربة ناجحة لعملية سحب تتم من خلال شباك إلى آلي للأوراق النقدية وسط حضور جماهيري وإعلامي غفير (وكالة الشراقة) .

كما استمرت العملية طوال الأشهر الأولى لسنة 2006 من اجل تعميم استعمالها في مختلف الوكالات عبر التراب الوطني.[1]

2-1 مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

أ- مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

إن المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة البنكية المحلية والعالمية يحتم على البنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يلعب دورا أكثر فعالية وديناميكية في جميع الموارد وتمويل الاقتصاد الوطني من جهة وكذا تدعيم مركزه التنافسي في ظل التغيرات الراهنة، لا سيما مع فتح المجال للبنوك الأجنبية واستعداد الجزائر لانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من جهة أخرى.

وأمام كل هذه الأوضاع أصبح لزاما على القائمين بالبنك إعادة النظر في أساليب لتنظيم والتسيير والعمل على تطوير منتجاته وخدماته، باستراتيجيات أكثر فعالية لمواجهة تحديات البيئة البنكية، وخاصة من اجل إرضاء العملاء والاستجابة لمتطلباتهم.

وفي هذا الصدد لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثله مثل البنوك الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة وعلى مستوى عال من الجودة للوصول إلى إستراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة بنكية كبيرة وشاملة تحضى بثقة المتعاملين الاقتصاديين والعملاء الأفراد على حد سواء، قصد تدعيم مكانته ضمن الوسط البنكي، هذه المهام وكما نصت علية القوانين والقواعد المعمول بها في المجال البنكي تتمثل أساسا في تنفيذ جميع العمليات البنكية و الاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها، طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها.

- تنمية موارد واستخدامات البنك من خلال ترقية عمليتي الادخار والاستثمار.
- إنشاء خدمات جديدة مع تطوير المنتجات والخدمات القائمة
- تطوير شبكاته ومعاملاته النقدية.
- التقرب أكثر من ذوي المهن الحرة ،التجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة تلك الهادفة للنهوض بالقطاع الفلاحي والتنمية الريفية.
- التسيير الصارم لخزينة البنك بالدينار والعملة الصعبة .
- الاستفادة من التطورات العالمية المرتبطة بالنشاط البنكي .

وفي إطار سياسة القروض ذات المرودية يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

[1] -www.bank-badr.net.

– تطوير قدرات تحليل المخاطر.

–إعادة تنظيم إدارة القروض .

– تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض وتطبيق فائدة تتماشى وتكلفة الموارد .

ب– أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية من وراء نشاطه في القطاع البنكي يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة يمكن إيجازها في النقاط التالية:

– توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة بنكية شاملة.

– تحسين نوعية وجودة الخدمات البنكية باستخدام أحدث التقنيات في هذا المجال.

– خلق تواصل وعلاقات قوية بين البنك والعملاء باعتبارهم أصلا ثمينا من أصوله وفق المفهوم الحديث للتسويق، وكذا العمل على كسب ولائهم حاضرا ومستقبلا.

– تطوير العمل البنكي قصد جذب المزيد من الموارد والحصول على أقصى قدر من الأرباح.

و بغية تحقيق هذه الأهداف سعى البنك جاهدا لتهيئة الشروط اللازمة للانطلاق في المرحلة الجديدة التي تتميز بتحولات هامة نتيجة افتتاح السوق البنكي أمام البنوك الخاصة المحلية والأجنبية، حيث قام هذا الأخير بإنشاء وكالات جديدة وبوسائل تقنية وأنظمة معلوماتية حديثة، كما بدل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية وترقية الاتصال داخل البنك وخارجه مع إدخال تعديلات على التنظيم والهياكل الداخلية للتوافق مع المحيط البنكي واحتياجات السوق.

و إلى جانب هذا وقصد التقرب أكثر من العملاء، سعى البنك إلى استحداث مصالح خاصة للتكفل بمطالبهم وانشغالاتهم، والحصول على اكبر قدر من المعلومات المتعلقة باحتياجاتهم من خلال تحقيق هذه الأهداف يطمح بنك الفلاحة والتنمية الريفية بان يكون رائد في القطاع البنكي الجزائري.[1]

[1] وثائق مقدمة من طرف البنك بتاريخ 2012-03-28/27

ج- الهيكل التنظيمي المركزي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يتكون التنظيم المركزي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكما يوضحه الشكل أدناه من

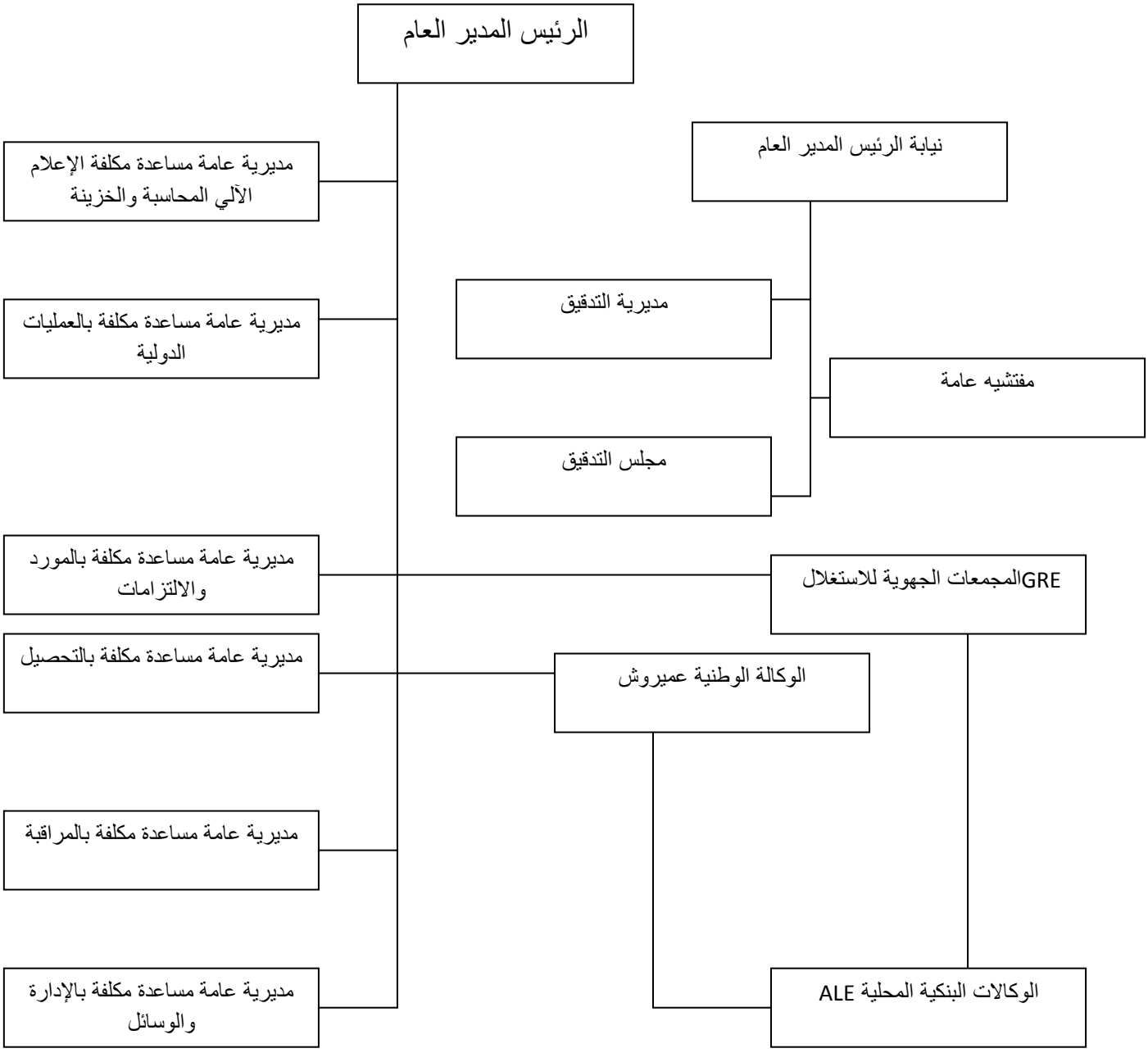

الشكل رقم(03) : الهيكل التنظيمي المركزي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك بتاريخ 28-03-2011 .

ج-1-دراسة الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

1- تضم مجلسا إداريا ومفتشيه عامة ومديرية للتدقيق برئاسة الرئيس المدير العام الذي يشرف على كل المديريات الأخرى لضمان السير الحسن للعمل.

2- المديريات العامة المساعدة : وهي

*** مديرية الإعلام الآلي المحاسبة والخزينة:**

تشرف على ثمانية مديريات فرعية تهتم بكل الوظائف التقنية والمحاسبة، من خلال وضع وتطوير شبكات وبرامج الإعلام الآلي وصيانتها، تسيير عمليات الخزينة والأمور المحاسبية (المحاسبة العامة) وكذا الإشراف على مختلف الاتصالات وتدعيمها تقنيا.

*** مديرية العمليات الدولية:**

تشرف على خمسة مديريات فرعية مهمتها معالجة ومتابعة وإحصاء كل المعاملات والتحويلات المتعلقة بالخارج (وثائق التصدير تحويلات بالعملة الصعبة).

*** مديرية الموارد والالتزامات:**

هي القلب النابض للبنك واهم مديرية مساعدة به، تتولى الإشراف على أربعة مديريات فرعية مهمتها تمويل مختلف المشاريع الفلاحية وغير الفلاحية الكبرى المتوسطة و الصغرى، إضافة إلى إجراء أبحاث ودراسات السوق والمنتجات.

و ما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن هذه المديريات المتخصصة هي من يخول لها صلاحية اتخاذ قرارات التمويل (منح القروض)، بينما الوكالات والفروع فلا يخول لها ذلك إلا في حدود معنية تضعها الإدارة العامة (القروض الصغيرة).

*** مديرية التحصيل:**

هي الأخرى تشرف على أربعة مديريات فرعية تتولى مهمة تهيئة ومتابعة مختلف نشاطات التحصيل عبر وكالات البنك.

*** مديرية المراقبة:**

تضم ثلاث مديريات فرعية مهمتها التكفل بمراقبة ومراجعة كل التسجيلات المحاسبية، وكذا عمليات التجارة الخارجية وغيرها من الأنشطة البنكية التي يقوم بها البنك.

*** مديرية الإدارة والوسائل:**

تتكفل هذه المديرية بتسيير شؤون الموظفين من حيث الأجور التوظيف والتكوين وكذا تنظيم وتسوية كل الأمور الإدارية والقانونية المتعلقة بتعاملات البنك وإمكانيته المادية، فضلا عن مساهمتها في إعداد بعض الموازنات التقديرية المتعلقة بنشاط البنك.[1]

[1] - وثائق مقدمة من طرف البنك يوم 2012/04/28

المطلب الثاني : تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة ميلة–834 :

أنشأت وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية رقم(834) بواسطة المرسوم الرئاسي الصادر بتاريخ 13 مارس 1982، وتعتبر الممثلة الأولى لبنك الفلاحة والتنمية الريفية على مستوى ولاية ميلة، وتمت هذه النشأة كإعادة لهيكلة البنك الوطني الجزائري، وتقع هذه الوكالة في شارع بن قارة –ميلة– وهو مكان استراتيجي يتوسط أهم المرافق العمومية في المدينة، كما أن البنك (8) وكالات أخرى موزعة على مستوى الولاية كالآتي:

-
- ميلة 834
- واد النجاء 842
- القرارم 837
- فرجيوة 637
- تاجنانت 843
- شلغوم العيد 833
- واد العثمانية 840
- التلاغمة 841

1– مهام وامتيازات بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة ميلة–

أ– مهام الوكالة : تتمثل مهام الوكالة في :

– فتح الحسابات بكل أنواعها للأشخاص العادية والمعنوية وأهم هذه الحسابات (الحسابات الجارية وحساب التوفير دون توفير، حساب الشيك وغيرها).

– منح القروض بمختلف أنواعها وتقييم الضمانات المطلوبة ومتابعة تحقيقها.

– تنظيم جميع العمليات البنكية في إطارها القانوني.

– المعالجة الإدارية والمحاسبية لعمليات الزبائن بالعملة الوطنية والأجنبية.

– العمل على استقرار وتطوير العلاقات التجارية مع الزبائن.

– خصم وتحصيل الأوراق التجارية.

– تمويل العمليات الخارجية.

– السهر على رفع مردودية الخزينة.

ب– امتيازات الوكالة:

من المعروف أن البنوك التجارية تشترك جميعا في مجال واحد وهو العلاقات الحالة والبنكية وعليه تعرض الوكالة العديد من الامتيازات أبرزها:

- التقديم المنتظم لبيانات تسليم طلبات منح القروض وهو ما يفرض سرعة دراستها وتحليلها
- سرعة تنفيذ العمليات البنكية من،سحب ،إيداع وتحويل.
- الاعتماد على موزعات آلية للأوراق النقدية، لتسهيل العمليات البنكية وكذا سرعة تنفيذها.
- تقليص زمن دراسة طلبات منح القروض.
- تحليل عمليات التجارة الخارجية في ظرف زمني جد قصير.
- ظهور وظيفة المكلف بالزبون الذي يسعى إلى تنفيذ ومعالجة كل عمليات الزبون .
- الجودة والسرعة في أداء الخدمات البنكية على مستوى واجهة المكتب.

ج- الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميلة834-

اعتمدت وكالة ميلة (843) هيكل تنظيمي يتماشى مع التطورات التي شهدتها المنظومة البنكية الجزائرية في ظل التكنولوجية ومتطلبات العالم المعاصر، وتغير النظرة بالنسبة لمواردها البشرية والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي للوكالة المعتمد منذ سنة 2004 إلى حد الآن:

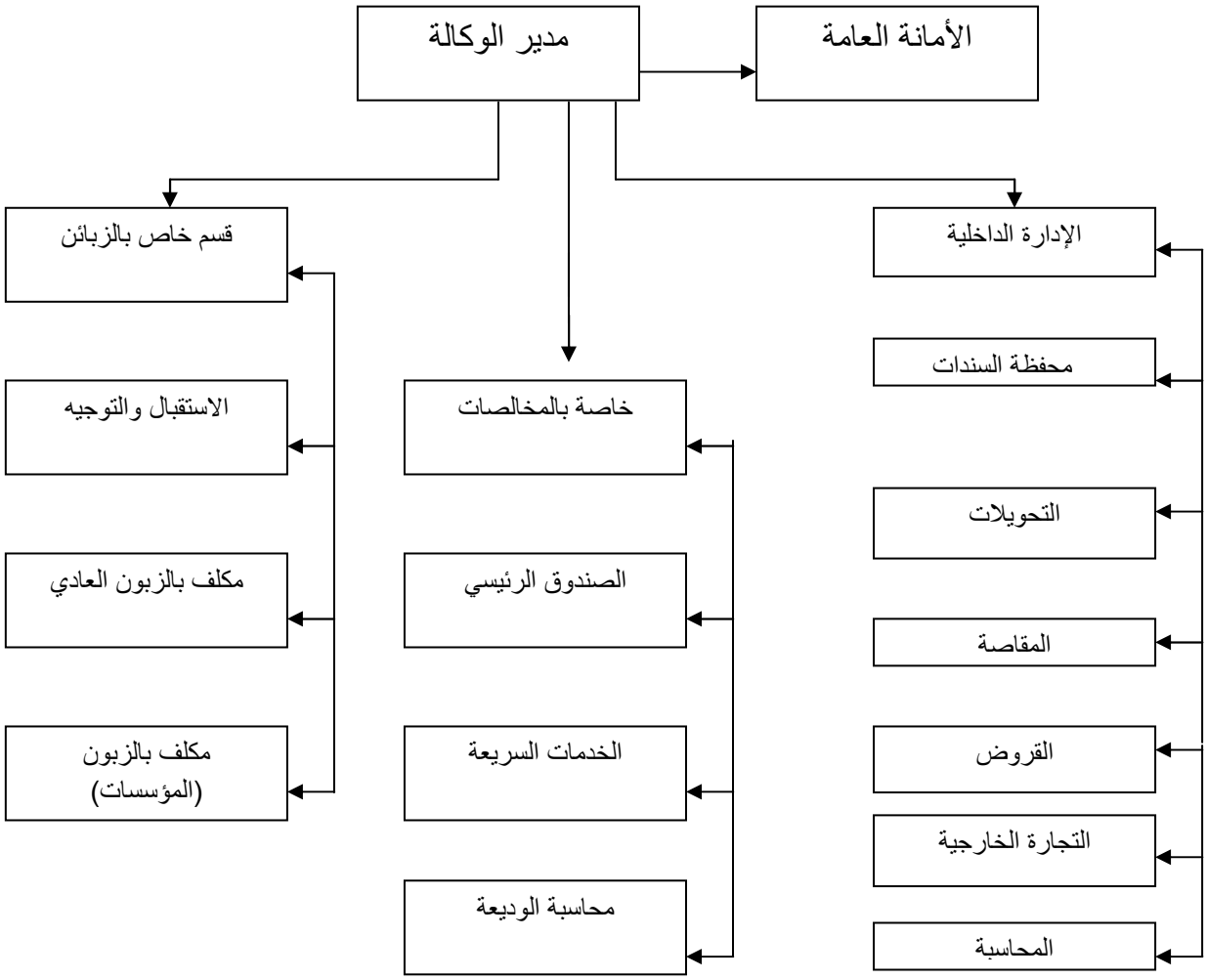

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي ابنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة .

المصدر: وثائق داخلية مقدمة من طرف البنك 2011/04/02.

المطلب الثالث : دراسة الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة ميلة (834):

تتكون الوكالة من خمسة موظفين وكل موظف مسؤول عن مصلحة معينة، ونذكر هذه المصالح فيما يلي:

ا*المدير : هو المسؤول الأول في الوكالة يشرف على حسن تسييرها إذ يتكفل بالمهام التالية:

- تطوير نشاط الوكالة وضمان مردودية عالية للمؤسسة.
- تطبيق التعليمات والخطط والبرامج الواردة.
- الاتصال مع الإدارة الوطنية.
- إعادة التقارير الدورية لنشاطات الوكالة في مواعيدها.
- إبرام جميع العقود الخاصة بالوكالة.
- الإمضاء على الوثائق الرسمية الخاصة بالبنك.
- الدفاع عن مصالح البنك أمام القضاء.

ب* الأمانة العامة: ومن بين المهام المستندة إليها ما يلي:

- استقبال الوارد والصادر أي تسجيل جميع الوثائق السابقة مع جميع الوكالات في سجل خاص بالبريد الصادر والوارد.
- تنظيم مواعيد المدير.
- طبع جميع الوثائق التي يتعامل بها البنك.
- استقبال المكالمات الهاتفية.

ج– قسم خاص بالزبائن: يشرف عليه 07 أعوان مقسم إلى ثلاثة فروع:

*** فرع الاستقبال والتوجيه** : يشرف عليه موظف يقوم بما يلي:

- استقبال الزبائن وتوجيههم.
- تسليم دفاتر الشيكات.
- استخراج كشف حساب الزبون.

*** فرع المكلف بالزبون العادي** : يتكون من 3 أعوان تكون مدة تدريبهم شهر:

- عون مختص بفرع التأمين.
- عونين مختصين باستقبال الزبائن واطلاعهم على مختلف الخدمات التي يقدمها هذا الفرع.

*** فرع المكلف بالمؤسسات: chargés de clientèle entreprises**

يتكون من عونين و تكون مدة تدريبهم شهر ونصف ،و يقوم هذا الفرع بنفس المهام التي يقوم بها فرع المكلف بالزبون العادي و لكن يختص بالتجار و المقاولين و المؤسسات و يشرف على هذا القسم (المكلف بالزبائن) منسق و من مهامه ما يلي:

- الإشراف و التنسيق بين موظفي مكتب الواجهة.

- إيجاد حلول للعمليات البنكية المستعصية.
- مراقبة لكل العمليات المنفذة من طرف المكلفين بالزبائن.

د/قسم خاص بالمخالصات: POLE TRANSACTIONS

يتكون من ستة أعوان و ي.نقسم إلى ثلاثة فروع:

- **الصندوق الرئيسي**: CAISSE PRINCIPALE

يتكون من عونين:

احدهما يستقبل الزبون و الآخر أمين الصندوق يتولى عملية السحب و الإيداع .

❖ فرع خاص بالدينار : يشرف عليه عون يقدم الخدمة عبر صندوق آلي للسحب.

❖ فرع خاص بالعمولات الأجنبية : يتكون من عونين. هذا الفرع يقوم بنفس المهام التي يقوم بها فرع الصندوق الرئيسي لكن السحب و الدفع يكون بالعملة الصعبة " أورو".

و يشرف على هذه الفروع منسق يقوم بالتنسيق بين موظفي و مراقبة العمليات المقدمة على مستوى القسم

هـــ/ الإدارة الداخلية: BACK OFFICE

يتكون من سبعة أعوان موزعين على ستة فروع هي:

❖ **فرع المحفظة** : يشرف عليها عون يقوم بإيداع الأوراق المالية(شيكات، سفتجات، أوراق التبادل و القيام بعمليات التسديد).

❖ **فرع التحويلات** : يتم فيه التحويلات ما بين الوكالات و ما بين الخزينة العمومية و البنك.

❖ **فرع المقاصة** : يشرف عليه عون يختص بتحويل و استقبال الأوراق المالية للتحصيل و الخصم و يتميز بالسرعة و الدقة في العمليات البنكية.

❖ **فرع القروض** : يشرف عليه عون يقوم باستقبال و تلقي ملفات القروض بمختلف أصنافها و مراجعتها و دراستها و الحصول على الضمانات اللازمة لتغطيتها.

❖ **فرع التجارة الخارجية** : يشرف عليه عون يهتم بجانب التجارة الخارجية و كل ما تتطلبه.

❖ **فرع المحاسبة** : و تضم عدة مصالح فهي تعالج الجانب الإداري و المحاسبي و التنظيمي للوكالة و مراقبة صحة العمليات البنكية بمختلف أصنافها، و مجمل معاملاتها مع مختلف البنوك[1].

[1] وثائق مقدمة من طرف البنك يومي 02-03افريل 2012 .

المبحث الثاني :دراسة وضعية السيولة في وكالة ميلة 834 للسنة المالية 2004

سنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة السيولة داخل الوكالة و هذا من خلال تحديد التدفقات النقدية بالوكالة و المعالجة المحاسبية للتدفقات و أخيرا تقييم حالة السيولة في الوكالة .

المطلب الأول : التدفقات النقدية في الوكالة 834 :

نميز في الوكالة نوعين من التدفقات احدهما يؤثر بالزيادة و الآخر بالنقصان في الرصيد النقدي لدى البنك

1. **التدفقات الداخلة :** وهي جميع التدفقات النقدية التي تؤثر بالزيادة في حجم السيولة لدى الوكالة و تتمثل في :

أ. **الإيداعات :** (إيداع الودائع) : عملية الإيداع تعني إضافة مبلغ معين لرصيد الزبون حيث يتقدم الزبون و بحوزته النقدية التي يريد إيداعها ، يمنحه الموظف وثيقة تسمى بالتجزئ النقدي CA30 (الاسم بالغة الأجنبية) [1]، يملأ الوثيقة و يقدمها رفقة المبلغ المودع لأمين الصندوق الذي يتحقق من مطابقة قيمة السيولة الموجودة فعليا لما حرره الزبون في الوثيقة CA 30 ، يوقع الوثيقة و يختمها ويختمها ويسلمها مجددا إلى المكلف بالسحب و الإيداع يثبت إجراءه لعملية الإيداع ، مع العلم أن نسخة عن التجزئ النقدي و نسخة عن وصل الدفع تحتفظ بها الوكالة و ترسل نسختين للمديرية الفرعية .

و الإيداع النقدي يكون إما بالعملة الوطنية أو الأجنبية مثل أجور المتعاقدين و يتخذ عدة أشكال أهمها:

- الإيداع النقدي من طرف الزبون لنفسه وتتم كما شرحنا سابقا .
- إيداع الزبون لغيره في وكالته وهنا يتم تحديد المستفيد من عملية الإيداع على وثيقة التجزيء النقدي CA30 وتتم العملية كما سبق الذكر مع سلم وصلين : وصل مدين للجهة المودعة كدليل على نقص الرصيد ء ووصل دائن للجهة المستفيدة كدليل على زيادة الرصيد .
- الإيداع النقدي من طرف الزبون في الوكالة لصالح حساب المستفيد في وكالة أخرى ، في هذه الحالة يتحصل الزبون على وصل الإيداع ، وترسل وثيقة الربط ما بين الوكالات مع وصل إيداع الدائن لوكالة المستفيد من عملية الإيداع .
- الإيداع التلغرافي « versement télégraphique». من طرف الزبون لرصيده بالوكالة أو لحساب شخص أخر بوكالة أخرى أو بالعكس وفي كلتا الحالتين ترسل أو تستقبل البرقية ثم وصل الإيداع، ووثيقة الربط يبن الوكالات liaisons من بين الودائع التي تتلقاها وكاله بدر ميلة 834:
- الودائع تحت الطلب بنسبة 62 % من مجموع الموارد.
- حسابات التوفير بنسبة 29% ودائع بضمان 04% مستندات الصندوق وودائع لأجل بنسبة

[1] - أنظر الملحق رقم 01

2% من مجموع الموارد .

- من خلال ملاحظة النسب نجد أن الودائع تحت الطلب تمثل أكبر مورد للوكالة مقارنة مع بقية الودائع الأخرى و هذا ما يدفع بالوكالة إلى الاحتفاظ بحجم كبير من الرصيد النقدي لمواجهة طلبات السحب من هذه الودائع و بالتالي نكون فعالية الرصيد منخفضة .

ب. الفوائد المتحصل كليها من التوظيفات:

- معظم الفوائد التي تتحصل علبها الوكالة ناتجة عن التوظيف في القروض إذ تمثل الفائدة على القروض المتوسطة لأجل 8 %وتمثل 5.5% على القروض قصيرة الاجل.

ج. العمولات : بتلقي البنك عمولة عند تقديمه للخدمات المختلفة للزبائن مثل دراسة ملفات الاستثمارات

وتقديم النصح أو الإرشاد أو الخطط البديلة للعملاء ...إلخ ومن ببن العمولات التي تتقاضاها الوكالة ما يلي

- الإيداع التلغرافي و تقدر عمولته ب 300 دج بما فيها TVA.
- الإيداع TELETRAITEMENT عمولته 234.50 دج
- تحصيل الشيك لصالح الزبون ب 200.00 دج
- تحصيل الشيك المؤشر بـــ 600.00 دج .
- تحصيل الشيك عن طريق المقاصة الآلية بـــ 11700 دج

2. التدفقات الخارجة : وتتمثل في جميع التدفقات التي ينتج عنها نقص في الرصيد النقدي (السيولة) لدى الوكالة و هي :

أ. **السحب من الودائع** : يمكن لصاحب الحساب أن يتصرف في حسابه من خلال عمليتي السحب والإيداع ، فإذا أراد أن يسحب من رصيده وجب عليه التوجه إلى الوكالة حاملا معه الصك و بطاقة الهوية حيث بتوم العامل بالشباك بمراقبة المبلغ المكتوب بالأحرف و الأرقام و الإمضاء و يتأكد من أن الرصيد يكفي لتغطية المبلغ المحرر في الصك و يقوم هذا الأخير بتسجيل العملية على جهاز الكمبيوتر و يمرر الصك إلى أمين الصندوق حتى يقدم المبلغ للزبون ، و كذلك الحال يكون عند السحب بدفتر الادخار . و في حالة ضياع دفتر الشيكات أو نفاده يمكن لصاحب الحساب أن يسحب بواسطة صك الشباك .

إذا كان المبلغ المسحوب من قبل الزبون يفوق 1000000 دج فيجب عليه تبليغ الوكالة قبل 24 ساعة من تاريخ السحب عندما يكون الحساب الجاري و قبل 48سا إذا كان الحساب لأجل و هذا من أجل التسهيل على الوكالة توفير المبلغ المطلوب عند السحب .

ب. **الإقراض** (منح القروض): يساهم بنك الفلاحة و التنمية الريفية في إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال تمويل المشاريع الفلاحية و التجارية و الصناعية الفلاحية ، و جميع المشاريع التي يتجه

إليها المتعاملون و المستثمرون و يقومالبنك بمنح عدة أنواع من القروض نذكر منها

- قروض طويلة الأجل: او تكون مدتها أكبر من 7 سنوات و يشترط البنك أن لا تتجاوز قيمة القرض 70% من قيمة المشروع و من أهمها قروض الإيجار(تمنح من أجل تأجير المباني) و تمثل القروض الطويلة الاجل نسبة ضئيلة من مجموع القروض حيث لا تتجاوز 10% و مؤخرا أصبحت وكالة ميلة لا تمنح هذا النوع من القروض .
- **قروض متوسطة الأجل** . تتراوح مدتها مابين 2 و 7 سنوات وهي موجهة فى الأغلب إلى تمويل المشاريع الاستثمارية و تقدر أعلى قيمة للفرد الواحد على مستوى وكالة ميلة 450 مليون سنتيم اهمها قروض الدعم الفلاحي، يمثل هذا النوع من القروض 43% من مجموع القروض .
- قروض قصيرة الأجل: مدتها لا تزبد عن السنتين توجه لتمويل المشاريع الإنتاجية كالقروض الفلاحية الموسمية ء و حاجة المؤسسات لدفع الاجور تبلغ .على قيمة لها على مستوى الوكالة 150 مليون سنتيم و تمثل نسبة هذا النوع من القروض 46 % من مجموع القروض .

كما تمنح الوكالة قروضا خاصة وهي كما يدل عليها اسمها موجهة إلى فئة معينة و قرار منح هذا النوع من القروض ليس ناتج من إدارة البنك و إنما يأتي من الهيئات العليا و من أمثلتها قروض دعم الشباب و القروض الموجهة لقدماء المجاهدين.... الخ

- و الشيء الملاحظ هو الأهمية النسبية للقروض قصيرة الأجل مقارنة بالقروض الأخرى حيث تمثل نسبة ل46 % و هذا يرجع إلى ارتفاع الطلب على هذا النوع من القروض من طرف متعاملي المنطقة(ميلة) الذي يتناسب وأهم نشاطاتهم

1. **الفوائد الممنوحة** – و تتراوح نسبة الفوائد الممنوحة على الودائع مابين ر2.5 % و 3 % و التي تختلف باختلاف حجم و مدة الوديعة .
2. **الأعباء الثابتة** – و المتمثلة في مصاريف الاستغلال و أجور العمال الخ

~ **التحويل :** و هو عبارة عن نقل مبلغ مالي من حساب شخص إلى حساب شخص آخر سواء كان الحسابان في نفس الوكالة أو في وكالتين مختلفتين، إذا كان التحويل داخلي فهو لا يؤثر على قيمة الرصيد النقدي لدى الوكالة ، آما إذا كان التحويل خارجي فهو يؤثر بزيادة آو النقصان في الرصيد النقدي و ينص القانون الداخلي للبنك سرر آن بتجاوز مجموع التحويل في اليوم 150000 دج أما بالنسبة للعميل فيسمح له بان بحول مبلغ أقصاه 1000000 دج

المطلب الثاني :المعالجة المحاسبية لحساب الصندوق

تتم هذه السك العملية على مستوى خلية تطهير و مراقبة الحسابات بالوكالة، حيث يقوم موظف الصندوق. (أمين الصندوق) بتسجيل كل عمليات السحب و الإيداع في وثيقة خاصة (بمثابة اليومية) تتكون من جانبين :

جانب دائن يدون فيه المبالغ المسحوبة ، و جانب مدين يدون فيه المبالغ المودعة ، في نفس

الوقت بقوم موظف آخر «وذا.أ.» أ»_ بتسجيل هذه العمليات على جهاز الكمبيوتر قي نهاية اليوم و على الساعة الثالثة زوالا يقوم موظف الصندوق بحساب رصيد الصندوق النهائي و هذا بجمع المسحوبة و طرحها من مجموع المبالغ المودعة و النتيجة المتحصل عليها خلال هذا اليوم يضاف إليها رصيد الصندوق النهائي لليوم السابق و هذا يدويا باستعمال الآلة الحاسبة

اما الموظف الاخر يقوم بحساب رصيد الصندوق النهائي اليا متتبعا نفس الخطوات السابقة بعدها يقوم مسؤول المصلحة بتفقد و مراقبة وضبط جميع العمليات . المدونة في الوثيقة و التعرف على قيمة مداخيل الخزينة ما دخل من اموال و ما خرج منها و مطابقتها مع جهاز الكمبيوتر وفي قي حالة ورود اي خطأ يكلف احد الموظفين بكشف هذا الخطأ و تصحيحه .

و من اجل توضيح هذه العملية اكثر قمنا بتتبع تغيرات الرصيد النقدي للصندوق في 2007/01/02 مستعينين في ذلك بالملحق رقم 02.

1. حساب الرصيد النهائي للصندوق

الرصيد النهائي للصندوق = رصيد اليوم السابق + (مجموع الإيداعات – مجموع السحوبات)

ت.ع .=9127153.54 + (13160203.61 – 13655401.29)

= 9622351.22 دج

وهذا يعني أن رصيد صندوق الوكالة لهذا اليوم مدين بعد التأكد من صحة الرصيد النهائي للصندوق ، ويكتب هذا الأخير بالأرقام و الأحرف على اليومية .

و يقوم أمين الصندوق بالتوقيع عليها و يحتفظ بهذه الوثيقة في الأرشيف للإستعانة بها عند الضرورة .

و ينص القانون الداخلي لبنك بدر على أن الوكالة يحق لها الاحتفاظ في نهاية كل يوم بمبلغ 50.000 دج في خزينتها من أجل استعمالها في تلبية سحوبات العملاء لليوم التالي و الباقي تودعه في الحساب الجاري لها لدى بنك الجزائر لكن الواقع يؤكد أن الوكالة تحتفظ بمبلغ يفوق المبلغ المسموح به بكثير، و هذا راجع لكون بنك الجزائر يغلق أبوابه أمام المتعاملين على الساعة الثانية زوالا بينما يستمر نشاط الوكالة حتى الساعة الثالثة زوالا، و في هذه الحالة يتم ايداع المبلغ الفائض عن 50000 دج، إما لدى مصلحه البريد أو لدى المجمع الجهوي ، وتجدر بنا الاشارة الى أن العمليات التي تحرك حساب الصندوق هي عمليات الإيداع ،السحب ، وكذا عمليات الإقراض ، اما عمليات التحويل فهي لا تؤثر على حساب الصندوق سواء كان التحويل يدويا او آليا لأن تسويتها تتم من الحساب الجاري للوكالة لدى البنك .

2. اجراءات التعامل مع وضعيات السيولة :

يفيدنا حساب رصيد الصندوق للوكالة في معرفة وضعية السيولة لديها على المدى القصير

(ليوم واحد) وهذا كي يتسنى لها اتخاذ اجراءات مناسبة لمعالجة العجز و الفائض المؤقت او الدائم .

ففي حالة الفائض الذي يكون في أغلب الاحيان قصير الأجل (اي مؤقت) و هنا تتبع عدة اجراءات ،اما توكل موظف لديها يقوم بالاتصال باحد كبار المتعاملين لديها و يطلب منه ان يتقدم للوكالة ليقوم بايداع المبلغ المطلوب او تلجأ الى طلب السيولة من الوكالات الاخرى المتواجدة بالولاية او تسحب من حسابها الجاري الموجود ببنك الجزائر و الحل الاخير هو طلب القروض لليلة واحدة من البنوك الأخرى وهذا باللجوء إلى السوق المالي

المطلب الثالث: دراسة السيولة في الوكالة 834

في نهابة كل سنة ، تقوم وكالة بدر ميلة بإرسال جميع المعلومات الخاصة بالعمليات التي تمت على مستواها عن طريق جهاز الكومبيوتر إلى المقر الرئيسي بالجزائر العاصمة ، الذي يتولى حساب نتيجة الدورة المالية بما فيها مختلف النسب المالية للوكالة » ثم تقوم بإعداد تقرير بتكون من 06 صفحات يدون فيها جميع العمليات المتعلقة بنشاط الوكالة و يرسله إلى المد برية الجهوية بدر ميلة

و حسب المعلومات المستقاة من الميدان فإن تخطيط و تقييم السيولة في الوكالة يكون كما يلي:

ا . **طريقة التنبؤ في الوكالة :** يقوم المقر الرئيسي بالجزائر العاصمة بدر ء بالتنبؤ بحجم مختلف الموارد و التوظيفات و التكاليف الخاصة بالسنة المقبلة واعتمادا على ميزانيات السنوات السابقة ، و هذا من أجل تحديد قيمة الرصيد المتبقي لدى الوكالة بما يحقق توازن بين الموارد و التوظيفات و ضمان عدم بقاء جزء من هذا الرصيد المجمد في خزينة الوكالة لا يدر أي عائد ، و ضمان عدم الوقوع في نقص السيولة خلال دورة الاستغلال المقبلة

وبناء على الملحق رقم 03 صفحات (3.2.1) تم تشكيل جدول مختصر يوضح التوقعات و النتائج الفعلية المتحصل عليها في السنة المالية 2004/12/31 :

	التنبؤ A	النتيجة الفعلية B	الفرق A–B	النسبة B/A
الاستخدامات (التوظيفات)	39250427	202951352	+163700925	%517.06
الموارد	825365130	814323186	−11041944	%98.86
عوائد الاستغلال	3923350	4085760	+162410	%104.13
تكاليف الاستغلال (عمولة + فوائد)	8839233	9737172	+897939	%110.15
تكاليف التوظيف	7842554	12125102	+4282548	%154.6
منتوج الصافي البنكي PNB (العائد– التكاليف)	−4915883	−5651412	−735529	114.96%

– تفيدنا النسبة B/A في معرفة مدى مطابقة النتائج المحققة مع النتائج المتوقعة حيث انه كلما اقتربت هذه النسبة من 100 % كانت دقة التنبؤ كبيرة و العكس صحيح ، اي كلما ابتعدت عن النسبة السابقة كلما كنت دقة التوقع ضعيفة بمعنى ان النتائج المحققة بعيدة كل البعد عن النتائج المتوقعة .

II. حساب وتقييم النسب المالية :

1– نسبة الرصيد النقدي

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{رصيد البنك بالبنك المركزي + نقدية في خزينة البنك}}{\text{اجمالي الودائع +التزامات اخرى}}$$

يتعذر علينا حساب هذه النسبة لانه ليس لدينا رصيد البنك لدى البنك المركزي .

2– نسبة السيولة القانونية

$$\text{نسبة السيةلة القانونية} = \frac{\text{نسبة الاحتياطات الاولية+احتياطات ثانوية}}{\text{مجموع الودائع لدى البنك}}$$

يتعذر علينا حساب هذه النسبة لانه ليس نسبة الاحتياطات الاولية و الثانوية

3– نسبة السيولة العامة

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{رصيد البنك بالبنك المركزي + نقدية في الخزينة +اصول غير نقدية تسديدة السيولة}}{\text{اجمالي الودائع +التزامات اخرى}}$$

و هذه النسبة ايضا يتعذر علينا حسابها لان رصيد البنك لدى البنك المركزي غير متوفرة

4- نسبة الاحتياطي القانوني: هذه النسبة يفرضها بنك الجزائر على المقر الرئيسي ل "BADR" لدى يتعذر علينا حسابها على مستوى وكالة ميلة .

وتقدر هذه النسبة ب 25% .

5- نسبة التوظيف :

أ- نسبة توظيف الموارد المتاحة (الموارد الخارجية):

نسبة توضيف الموارد المتاحة = $\frac{\text{مجموع التوظيفات}}{\text{مجموع الموارد المتاحة}} = \frac{202\ 951\ 352}{814\ 323\ 186} = 0.249 \approx 25\%$

نرى ان نسبة التوضيف منخفظة مقارنة مع مجموع التوظيفات و الموارد المتاحة

ب- نسبة القروض الى الودائع: سمح القانون المصرفي للبنك بأن يوظف 60% من مجموع الودائع المجمدة

نسبة القروض الى الودائع = $\frac{\text{مجموع القروض}}{\text{مجموع االودائع المجمدة}} = \frac{27\ 447\ 721}{287\ 653\ 949} = 0.954 = 9.54\ \%$.

نلاحظ ان هذه النسبة منخفظة مقارنة مع مجموع القروض و الودائع لدى البنك .

3- نسبة الربحية :

أ- نسبة الفوائد الممنوحة = $\frac{\text{الفوائدالممنوحة}}{\text{مجموع الموارد}} = \frac{9730578}{814323186} = 0.0119 = 1.19\ \%$.

ب- نسبة الفوائد المتحصل عليها = $\frac{\text{الفوائد المتحصل عليها}}{\text{مجموع التوظيفات}} = \frac{2615089}{202951352} = 0.0129 = 1.29\ \%$.

نلاحظ ان البنك من خلال هذه الحالة يتحصل على موارد خارجية بتكاليف منخفظة مفابل اجمالي الموارد المحصل عليها (ب)

نلاحظ ان البنك يتحصل على فوائد منخفضة مقابل الخدمات او التوظيفات .

- **نسبة الفوائد المكتسبة الى الفوائد المدفوعة** = $\frac{\text{الفوائد المتحصل عليها}}{\text{الفوائدالممنوحة}} = \frac{2615089}{202951352} = 0.26 = 26\ \%$

.

نلاحظ ان نسبة الفوائد المكتسبة الى الفوائد المدفوعة منخفضة مقارنة مع الفوائد الممنوحة

- **نسبة تغطية المنوج الصافي البنكي التحليلي للتكاليف**

نسبة تغطية المنوج الصافي البنكي التحليلي للتكاليف = $\frac{\text{مجموع التكاليف (تكاليف التوظيف+ت.غ.م)}}{\text{المنتوج الصافي البنكي التحليلي}}$

المنتوج الصافي البنكي التحليلي : المنتوج الصافي البنكي PNB + المنتوج الداخلي– التكاليف = 5865294–25406883+5651412 =13890177

. % 115.09 = 100 X $\frac{3860487+12125102}{13890177}$

نلاحظ من خلال هذه الحالة أن الوكالة لم تستطع تغطية تكاليفها حيث أن هذه الأخيرة تزيد عن المنتوج الصافي البنكي التحليلي نسبة 15.09 % وهذه النسبة يتم تغطيتها من المؤونة المخصصة لذلك

التعليق الشامل :

من خلال النسب التي تم حسابها نلاحظ ان : نسبة توظيف الموارد المتاحة في هذه الوكالة ضعيفة جدا بالنسبة للبنوك الاخرى ولحجم مواردها لانها توظف 25% من مواردها وهذه النسبة ضعيفة جدا ولو بحثنا في خلفيات هذه النسبة لستنتجنا ان اهم الموارد التي تعتمد عليها مجملها من الودائع واهم استخداماتها هي ومجملها قروض قصيرة ومتوسطة الاجل حيث تمثل نسبة الاقتراض من مختلف الودائع او مجموعها لا تزيد عن 10% اما القانون المصرفي يسمح بتوظيف نسبة تمثل 60% وبالتالي فان النسبة المتبقية المعبر عنها بـــ 10% من هذه الودائع لا يوظف (لا يستخدم) وهذه الوضعية تؤثر سلبا على نشاطها كونها لا تمنح قروض بالقدر الكافي لتحقيق الربحية المطلوبة، ومن جهة بقاء الاموال مخزنة او مكدسة في الخزينة لا يذر اي عائد او ربح وبالتالي تحملها لتكاليف اضافية(فوائد ممنوحة، مصاريف العمال ، الخ ...) .

اما فيما يخص عوائد التوظيف فهي غير كافية وغير مشبعة كونها لا تغطي سوى 26% من تكاليف الحصول على اهم موارد (فوائد الدائنين) وهذا يرجع الى عدة اسباب :

1- قلة التوظيفات حيث ان اغلب هذه التوضيفات غير مربحة اذ ان جزء كبير منها عبارة عن نقدية في الخزينة.
2- عدم استرجاع الوكالة لحقوقها من المقترضين حيث بلغت نسبة عدم السداد 61.33% وهذا ما يدفعها الى عدم التوسع في الاقراض .
3- تبين لنا نسبة الفوائد الممنوحة ان الوكالة تحصل على مواردها الخارجية بتكلفة منخفضة اذ لا تدفع سوى 1.19% من اجمالي الموارد وهذا لان اعضم مواردها عبارة عن ودائع جارية 63% لا يدفع عليها فائدة.

نستخلص في الاخير ان المنتوج الصافي البنكي التحليلي هو المؤشر عن حجم النشاط والايراد البنكي، حيث تبين هذه النسب ان المنتوج الصافي البنكي التحليلي لا يكفي لتغطية تكاليف الوكالة ، حيث ان

هذا الاخير(التكاليف) تزيد عن منتوج الصافي البنكي التحليلي بنسبة 15.09% وهذه النسبة يتم تغطيتها من المؤونة المخصصة لذلك.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق التطرق اليه في الدراسة الميدانية وخصوصا الجزؤ المتعلق بحساب النسب المالية، نستنتج ان الوكالة تسجل رصيد نقدي جيد وكبير في حسابها، لكن هذا الرصيد لا يمتاز بالفاعلية المطلوبة ويمكن تفسير ذلك بضعف التوظيف بسبب انعدام الثقة بين الوكالة والعملاء وهذا ناتج عن عدم تسديد القروض الممنوحة، وعدم وجود مجالات للتوظيف تتلائم ومحيط المنطقة، كما ان التوظيفات الموجودة غير مربحة بالرغم من الموارد الكبيرة المتوفرة لديها مما ادى الى تكدس جزء كبير من الاموال عاطل لا يذر اي ربح وتتحمل عليه الوكالة في المقابل اعباء ضخمة وبالتالي ارتفاع التكاليف .

وفي الاخير نستخلص ان وكالة بدر ميلة تدار بطريقة ضعيفة تجعلها تتحمل اعباء تفوق بكثير ايراداتها وهذا بالتاكيد ما ادى الى النتيجة السلبية المحققة.

الخـــاتمة

نظرا للأهمية البالغة التي تحتلها السيولة في الحياة الاقتصادية عامة والجهاز المصرفي خاصة وجب على كل بنك ام يوليها اهتمامه الكبير، فالمسير البنكي الناجح هو الذي يعمل على ضمان استمرار نشاط بنكه وتحقيق الاستفادة القصوى من الفرص المتاحة في السوق وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا باحترام الخطوات التالية:

تحديد مصادر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، التنبؤ بحجم وتوقيت حدوثها وحسن اختيار منافذ تصريفها وأخيرا التقييم الداخلي وذلك بحسب مختلف النسب المالية وتحديد وضعية السيولة ومعالجتها.

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها في وكالة بدر ميلة 834 تبين لنا أن هناك عدة تناقضات أهمها:

- إن الوكالة تملك حجم لا باس به من الموارد بالمقابل لا يتم توظيف إلا جزء صغير منها(20%)، هذا من جهة ومن جهة أخرى تحقيق الوكالة لنتائج سلبية متتالية منذ أزيد من 5 سنوات ومرده ارتفاع تكاليف التسيير والاستغلال وعدم وجود سياسة استثمارية خاصة بالوكالة، وكذا عدم تفاعل المسؤولين مع هذه الوضعية، هذا بالإضافة إلى نتائج أخرى يمكن ذكرها فيما يلي:

- مركزية اتخاذ القرار وكثرة الإجراءات، حيث يتكفل المقر الرئيسي بالجزائر العاصمة بتخطيط وتسيير السيولة وحساب نتيجة الدورة المالية للوكالة وهذه الأخيرة ما عليها سوى تلقي التقرير السنوي المتضمن تفصيل شامل عن نشاطها، وبالتالي ماذا تفعل الوكالة ؟

- ضعف استثمارات الوكالة بسبب قلة الفرص الاستثمارية وارتباط نشاطها بالمنطقة فقط، وكذا الخدمات المصرفية التي تعد كلاسيكية ولا ترقى إلى المستوى المطلوب.

- غياب مصطلح التسويق المصرفي بالوكالة.

- ضعف هياكل الاستقبال وطرق التعامل مع الزبائن.

كل هذه المعطيات يمكن اعتبارها المفسر لارتفاع حجم الرصيد النقدي وعدم فاعليته بالوكالة.

وحتى يكون بحثنا هذا أكثر إفادة ارتأينا اقتراح بعض الحلول التي من شانها تحسين وضعية الوكالة البنكية ومن تم الجهاز المصرفي ككل:

- البحث عن مجالات استثمارية مربحة سواء بالمنطقة أو خارجها تتماشى مع حاجات ورغبة الزبائن وهذا يعني التفتح على الخدمات المصرفية الحديثة مثل تمويل الإسكان، قروض الاستهلاك ....الخ .
- فسح المجال أمام الوكالة وإعطائها صلاحيات أكثر من تسيير نشاطها لأنها الادرى بمتطلبات المحيط الذي تنشط فيه.
- تطوير وساءل الدفع الالكتروني لحل مشاكل الطوابير في البنوك الجزائرية.
- تحفيز العملاء على استعمال وسائل الدفع للحد من ظاهرة التسرب النقدي وبالتالي الحفاظ على السيولة.
- البعد عن التسيير الإداري أثناء تقديم النشاط البنكي وإتباع أدوات وقواعد التسيير البنكي المتعارف عليها دوليا وهذا يقودنا إلى احترام تعليمات البنك المركزي.
- التأهيل المستمر للعنصر البشري وتحسين هياكل وطرق الاستقبال والحد من الإجراءات البيروقراطية في الإدارة والتنظيم.
- القضاء على السوق السوداء(عملية الصرف) لما لها من اثر على سيولة البنوك.

وقد صادفنا خلال إجرائنا لهذا البحث صعوبات جمة نذكر منها :

- صعوبة الحصول على المعلومات والوثائق التي تخدم بحثنا نظرا لسرية المهنة المصرفية وعدم توافرها بالوكالة في بعض الأحيان.
- غياب أدنى تنسيق بين الجهاز المصرفي ومراكز التكوين والبحث.

ويبقى السؤال الجوهري الذي يراودنا : إلى متى يظل الجهاز المصرفي يتحمل أعباء وسلبيات المحيط الاقتصادي للبلاد وغير قادر على تمويل التنمية الاقتصادية المرجوة ؟.

المراجع

قائمة الكتب :

1. لعرابة مولود ،محاضرات في الاقتصاد النقدي، منشورات جامعة منتوري قسنطينة 2001
2. اسامة محمد الفولي / مجدي شهاب ، مبادئ النقود والبنوك ، دار الجامعة الجديدة للنشر،1990
3. الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2001
4. بوعتروس عبد الحق ، الوجيز في البنوك التجارية ، عمليات . تقنيات ، تطبيقات ، كلية العلوم الاقتصادية للتسيير
5. حسن احمد عبد الرحيم ،اقتصاديات النقود و البنوك ، ط1 ،مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، عمان ،الاردن، 2008
6. خليل محمد حسن الشماع ،إدارة المصارف،ط3،مطبعة الزهراء،بغداد ،1975
7. رشاد العصار ، رياض الحلبي- النقود والبنوك – ط1 دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن 2010
8. رضا صاحب أبو محمد أل علي <<إدارة المصارف مدخل كمي معاصر>> دار الفكر .عمان. 2002
9. زباد سليم رمضان ، محفوظ أحمد جودة ، ادارة البنوك دار الصفاء للنشر التوزيع عمان 1996
10. سامر جلدة ، البنوك التجارية و التسويق المصرفي ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع .عمان - الأردن 2009،
11. سليمان أحمد أللوزي د مهدي حياز وليف و مدحت إبراهيم الغراوي،إدارة البنوك دار الطباعة والنشر والتوزيع ،الأردن 1997
12. شاكر قويني، محاضرات في اقتصاد البنوك ، المعهد الوطني للعلوم الاقتصادية ، ديوان المطبوعات الجامعية ' الجزائر ، 2000
13. صبحي تادرس قريصة / د. مدحت محمود العقاد ،النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية ،دار النهضة العربية ل لطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان
14. ضياء مجدي الموسي ،الاقتصاد النقدي ، دار الفكر الجزائري ، الجزائر
15. عبد الغفار حنفي . عبد السلام أبو قحف .الادارة الحديثة في البنوك التجارية ، دار الجامعة ، الاسكندرية
16. عمر كمال، إدارة السيولة في البنوك التجارية،عمان الأردن ط 4 ، 1986
17. فلاح حسن الحسني ، مؤيد عبد الرحمن الدوري – ادارة البنوك –ط4- دار وائل للنشر عمان ،الأردن 2008
18. كامل عبد المحمود بكري ، صبحي تادريس قريصة ، النقود والبنوك التجارية ، دار الجامعة المصرية ، الاسكندرية
19. محمد سعيد أنور سلطان .ادارة البنوك . دار الجامعة الجديدة الاسكندرية .2005
20. محمد عبد الفتاح الصيرفي – ادارة البنوك ط1 المنهاج للنشر والتوزيع عمان –الأردن 2006
21. محمود حسن صوان . أساسيات العمل المصرفي الاسلامي " دراسة تحليلية مع ملحق الفتاوى الشرعية " ط2" داروائل لنشر والتوزيع . . عمان .الأردن . 2008

22. منير براهيم هندي ، ادارة التجارية البنوك التجارية المكتب العربي الحديث اسكندرية1996
23. ميلود جمعة الحاسبة ، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، بنغازي 1995
24. وجدي محمود حسين، اقتصاديات النقود والبنوك ،كلية التجارة ، جامعة المنصورة ،2001,2002

قائمة المذكرات:

1. أمال بخوش ، فوزية عثامنة ، رحيمة شبشوب . مصادر السيولة الديدة للبنوك التجارية – دراسة حالته B.D.L.واد النجاء 2011
2. بورفل خديجة ، بوحوش حبيبة ،بن عميرة فريدة - مذكرة تخرج بعنوان ادارة السيولة في البنك التجاري ، دراسة ميدانية ببنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة ميلة 834 ،2007

المواقع الالكترونية :

www.bank-badr.net